



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي 2023



Annual Economic Report 2023





جمهورية العراق

البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي

للبنك المركزي العراقي 2023

Central Bank of Iraq

Annual Economic Report 2023

العنوان البريدي ص . ب . 64 بغداد - العراق

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

cbi@cbiraq.org

يتوافر هذا التقرير على شبكة الانترنت على العنوان www.cbi.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2665) لسنة 2024.

مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 2023/12/31

رئيس مجلس الإدارة
السيد علي محسن اسماعيل
المحافظ

الأعضاء
الدكتور عمار حمد خلف
نائب المحافظ

الدكتور منذر عبد القادر الشихلي
نائب المحافظ الاسبق

الدكتور أحمد ابريهي علي
نائب المحافظ الاسبق

الدكتور فلاح حسن ثويني
خبير اقتصادي

الدكتور موفق عبد الحسين الشهيبي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

مؤشرات الاقتصاد العراقي

Statement	البيان	
Currency (Iraqi Dinar)	2023	2022
Gross Domestic Product in Current Prices (GDP) (trillion ID)	330.0	415.6
Gross Domestic Product in Constant Prices (GDP) (trillion ID)	207.2	213.5
GDP Per Capita in Current Prices (Million ID)	7.6	9.8
Total area cultivated with wheat and barley (thousand dunums)	10,764	9,796
Rated output power (MW)	17,947	15,933
General Inflation Rate	4.4	5.0
Core Inflation Rate	4.6	4.8
Average for Consumer Price Index (CPI): (point)	122.2	117.0
Average for Consumer Price Index after exclusion (point)	123.9	118.5
Daily Average Oil Export (million barrels)	2.85	2.99
Average price per Barrel of Oil (\$/ barrel)	78.5	95.0
Money Supply (M1) (trillion ID)	160.3	146.5
Money Supply (M2) (trillion ID)	181.0	168.3
Average of (CBI) Interest Rates	7.5	4
Cash Credit balance by Commercial Banks (trillion ID)	69.3	60.6
Total deposits (trillion ID)	133.5	129.1
Total Capital of Operating Banks (trillion ID)	19.1	17.9
Actual/ General Revenue (trillion ID)	135.7	161.7
Actual/ Public Expenses (trillion ID)	142.4	117.0
Population (million)	43.3	42.2
Monetary base M0 (trillion ID)	165.2	145.2
Balance of Payments Position (million dollars)	43,196.7	23,336.1
Non-oil Revenues (trillion ID)	11.3	8.1
Bank density (1 per 100,000)	1.9	2.0
Iraq's Share in IMF	IMF حصة العراق في	
Number of Banks Operating in Iraq	70	70

المحتويات

المحتويات	الصفحة
الفصل الأول: التطورات الاقتصادية العالمية والعربية	7-1
أولاً: التطورات العالمية	2
ثانياً: التطورات العربية	5
الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية	14-8
أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023	8
ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)	10
ثالثاً: النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	11
الفصل الثالث: التطورات النقدية والمصرفية	29-15
التطورات النقدية	16
أولاً: تطورات عرض النقد	16
ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	18
ثالثاً: الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي	20
التطورات المصرفية	22
أولاً: هيكل القطاع المصرفي لعام 2023	22
ثانياً: الوضع المالي للقطاع المصرفي	23
ثالثاً: الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق	27
الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة	37-30
أولاً: الموازنة المخططة	31
ثانياً: الميزانية العامة	32
ثالثاً: تطورات الدين العام الداخلي	36
الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي	44-38
أولاً: التجارة الخارجية	39
ثانياً: ميزان المدفوعات	43
الفصل السادس: تطوّر نظام المدفوعات	52-45
أولاً: أهم مكونات نظام المدفوعات العراقي	46
ثانياً: الشمول المالي	51
الفصل السابع: دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام 2023	58-53
أولاً: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام	54
ثانياً: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري	56
الملاحق الاحصائية	59

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الفصل الثاني	
جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2022-2023	10
جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى عامي 2022-2023	10
جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة للنشاطات الرئيسية عامي 2022-2023 (100=2007)	10
جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسية عامي 2022-2023	11
جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2022-2023	12
جدول (6) الكميات المنتجة ومعدل سعر البرميل والمعدل اليومي لتصدير النفط عامي 2022-2023	12
جدول (7) كميات الاسمنت المنتجة عامي 2022-2023	13
جدول (8) معدل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2022-2023	13
جدول (9) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2022-2023	13
الفصل الثالث	
جدول (10) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2022-2023	16
جدول (11) مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2022-2023	17
جدول (12) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2022-2023	18
جدول (13) الكميات المباعة من الدولار عبر المنصة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية والكميات المشتراة عامي 2022-2023	19
جدول (14) الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي عامي 2022-2023	21
جدول (15) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عامي 2022-2023	29
الفصل الرابع	
جدول (16) تطور الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023	32
جدول (17) مكونات إيرادات الميزانية العامة للدولة (فعلي) عامي 2022-2023	33
جدول (18) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023	33
جدول (19) النفقات الجارية للميزانية العامة للدولة (فعلية) عامي 2022-2023	34
جدول (20) النفقات الاستثمارية للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023	35
جدول (21) تطورات الدين العام الداخلي عامي 2022-2023	37
الفصل الخامس	
جدول (22) حجم التجارة الخارجية عامي 2022-2023	39
جدول (23) الشركاء التجاريين للعراق عامي 2022-2023	40
جدول (24) الهيكل السلعي للصادرات العراقية عامي 2022-2023	41
جدول (25) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2022-2023	42
الفصل السادس	
جدول (26) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في أنظمة المدفوعات العراقي عام 2023	49
الفصل السابع	
جدول (27) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصة بموجب المبادرة الجديدة بمبلغ (9,435) مليار دينار إلى عام 2023	55
جدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي عام 2023	57

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
الفصل الثاني	
9	شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية عامي 2022-2023
11	شكل (2) نسبة مساهمة النشاطات من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عامي 2022-2023
11	شكل (3) نسبة مساهمة النشاطات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عامي 2022-2023
الفصل الثالث	
16	شكل (4) رصيد الأساس النقدي (M0) القاعدة النقدية عامي 2020-2023
17	شكل (5) نسب مساهمة مكونات (M1) عامي 2023
17	شكل (6) نسب مساهمة مكونات عرض النقد الواسع (M2) عام 2023
18	شكل (7) نسب مساهمة المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2023
19	شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي عامي 2022-2023
23	شكل (9) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2023
24	شكل (10) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023
24	شكل (11) الودائع لدى المصارف العاملة في العراق بحسب نوع الوديعة عامي 2022-2023
25	شكل (12) الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023
26	شكل (13) الائتمان النقدي بحسب النوع لدى المصارف العاملة في العراق عامي 2022-2023
26	شكل (14) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي عام 2023
26	شكل (15) التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي عام 2023
28	شكل (16) الأهمية النسبية لمكونات موجودات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عام 2023
29	شكل (17) الأهمية النسبية لمكونات مطلوبات الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عام 2023
الفصل الرابع	
31	شكل (18) نسب المساهمة المقدرة في تمويل الفجوة المالية (العجز) للموازنة العامة عام 2023
33	شكل (19) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة عام 2023
33	شكل (20) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023
35	شكل (21) نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية عام 2023
37	شكل (22) رصيد الدين العام الداخلي نهاية عامي 2022-2023
الفصل الخامس	
40	شكل (23) حجم التجارة الخارجية في العراق عامي 2022-2023
41	شكل (24) الأهمية النسبية لصادرات العراق بحسب التوزيع الجغرافي عام 2023
41	شكل (25) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق بحسب التوزيع الجغرافي عام 2023
44	شكل (26) ميزان المدفوعات عام 2023
الفصل السادس	
46	شكل (27) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2020-2023
46	شكل (28) مبالغ التحويلات عن طريق نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) بالدينار والدولار عامي 2022-2023
47	شكل (29) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2022-2023
47	شكل (30) عدد تحويلات أوامر الدفع الدائنة (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عامي 2022-2023
47	شكل (31) التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الأمريكي وبالدينار العراقي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال بالدينار العراقي عام 2023
52	شكل (32) عدد الحسابات المصرفية عامي 2022-2023
52	شكل (33) عدد أجهزة الصراف والمحافظ ونقاط الدفع عامي 2022-2023
52	شكل (34) عدد البطاقات الالكترونية عامي 2022-2023
الفصل السابع	
55	شكل (35) نسبة حصة كل مصرف من المبالغ الممنوحة عام 2023
56	شكل (36) أهداف تطوير رأس المال البشري
57	شكل (37) نسب المشاركين في الدورات داخل وخارج العراق عام 2023
57	شكل (38) نسب المشاركين في البرامج التدريبية عام 2023

يسرُّ دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي إصدار التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2023 بضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي تحرص هذه الدائرة على إعدادها ونشرها سنوياً، ليتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بجوانب الأداء الاقتصادي العراقي لعام 2023.

يقدم التقرير شرحاً وافياً للمهام التي يقوم بها البنك المركزي من خلال إدارة السياسة النقدية وإدارة احتياطات النقد الأجنبي واستثمارها، وكذلك الرقابة والإشراف على عمل المصارف التجارية والمؤسسات المالية غير المصرفية.

ويعتمد التقرير بصورة رئيسية على البيانات الرسمية الصادرة من الوزارات والمؤسسات العامة إضافة إلى البيانات التي يصدرها البنك المركزي.

ويعرض التقرير تلك التطورات بضمن سبعة أقصّل، يبحث كلّ منها موضوعاً رئيساً بالقدر المناسب من التفصيل، وعلى النحو الآتي:

1. التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية.
2. تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية.
3. التطوّرات النقدية والمصرفية.
4. تطوّرات قطاع المالية العامة.
5. تطوّرات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي.
6. تطوّر نظام المدفوعات.
7. دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام.

يعكس الفصل الأوّل التطوّرات الاقتصادية العالمية والعربية التي توضح أهم التغيرات في المؤشرات الاقتصادية عام 2023 والمتوقعة، في حين بحث

الفصل الثاني تطوّرات القطاعات الاقتصادية المحلية، إذ يشير إلى الاتجاهات الرئيسة لأداء الاقتصاد العراقي بشأن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة عام 2023 مقارنة بعام 2022، ويستعرض الفصل الثالث التطوّرات النقدية والمصرفية الرئيسة ونشاط البنك المركزي العراقي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطوّرات التي شهدتها المؤشرات النقدية الرئيسة، ويتابع الفصل الرابع تطوّر أوضاع المالية العامة في ضوء ما تشير إليه بيانات الموازنة العامة للدولة عام 2023 ومقارنتها بعام 2022، أمّا الفصل الخامس فيبحث تطوّرات العلاقات التجارية والمالية للاقتصاد العراقي مع الاقتصادات الأخرى، وتعكس إحصاءات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، ويرصد الفصل السادس من هذا التقرير أداء نظام المدفوعات العراقي عام 2023 وأهمّ التطوّرات التي جرت عليه، وأخيراً يبحث الفصل السابع دور البنك المركزي العراقي في المساهمة لتحقيق النمو المستدام من خلال المبادرات التي يقدّمها البنك المركزي وتسهم في عملية التنمية المستدامة.

علماً أنّ البيانات الواردة في هذا التقرير أولية قابلة للتعديل.



الفصل الأول

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

Global and Arab Economic Developments

مرَّ الاقتصاد العالمي بأحداث عديدة، بدءًا من اضطرابات سلسلة التوريد في أعقاب الوباء، والحرب الروسية الأوكرانية والتي تسببت في أزمة طاقة وغذاء عالمية، وارتفاع كبير في التضخم، أعقبه تشديد السياسة النقدية المتزامنة عالميًا، حيث اتجهت البنوك المركزية نحو رفع سعر الفائدة سعيًا منها لكبح التضخم.

ولكن على الرغم من العديد من التوقعات القائمة، نجح العالم في تجنب الركود، وأثبت النظام المصرفي قدرته على الصمود إلى حد كبير، على الرغم من أن العالم شهد انهيار عدد من المصارف بضمنها مصارف أمريكية، ولم تعاني اقتصادات الأسواق الناشئة الكبرى من توقفات مفاجئة. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع التضخم على الرغم من حدته وأزمة تكلفة المعيشة المرتبطة به - لم يتسبب في حدوث دوامات غير منضبطة في أسعار الأجور. وبدلاً من ذلك، وبنفس السرعة التي ارتفع بها معدل التضخم العالمي، اتجه نحو الانخفاض.

سيتناول هذا الفصل أهم التطورات العالمية والعربية وكما يأتي:

التطورات العالمية.

التطورات العربية.

التطورات الاقتصادية العالمية والعربية

أولاً: التطورات العالمية

شهد عام 2023 سلسلة أحداث اقتصادية منها كانت سابقة عالمية وأخرى جاءت نتيجة تداعيات لأحداث وأزمات اقتصادية سابقة.

ومما لا شك فيه أن عام 2023 كان عام البنوك المركزية، من خلال سياساتها برفع الفائدة أو تثبيتها. كما كان عام أوبك+ التي تصدّرت المشهد الاقتصادي بقراراتها المتتالية بالحد من إنتاج النفط ما أثر بطبيعة الحال على أسعار السلع العالمية، وسوق الذهب.

إذ أطلقت بنوك العالم المركزية العنان لسلسلة من زيادات أسعار الفائدة هي الأعلى منذ عقود في إطار سعيها لكبح التضخم خلال العامين الماضيين - وربما لم تنته مهمتها بعد. فقد رفع صناع السياسات أسعار الفائدة بحوالي 400 نقطة أساس في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة منذ أواخر 2021، ونحو 650 نقطة أساس في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتستوعب معظم الاقتصادات هذا التشديد النقدي العنيف، حيث أثبتت صلابتها على مدار السنة الماضية، ولكن معدلات التضخم الأساسي لا تزال مرتفعة في عدد منها، ولا سيما الولايات المتحدة وبعض أنحاء أوروبا. وبالتالي فقد يتعين على البنوك المركزية الرئيسية الاستمرار في تطبيق أسعار فائدة أعلى لفترة أطول.

شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً خلال عام 2023 بنسبة (3.1%) بعد أن سجل (3.5%) خلال عام 2022 ويعزى ذلك التباطؤ في النمو إلى السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها العديد من الدول ومن المتوقع أن يصل النمو العالمي إلى

(3.1%) في 2024 و (3.2%) في 2025، وذلك بسبب الصلابة التي فاقت التوقعات في الولايات المتحدة والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلاً عن دعم المالية العامة في الصين. ومع هذا، فإن تنبؤات الفترة 2024-2025 دون مستوى المتوسط التاريخي البالغ (3.8%) للفترة (2000-2019)، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية التي حددتها البنوك المركزية لمكافحة التضخم، وسحب الدعم المالي في سياق ارتفاع الديون الذي يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، وانخفاض نمو الإنتاجية الأساسية.

فيما اخذ التضخم في الهبوط بوتيرة أسرع من المتوقعة في معظم المناطق، مع تراجع حدة المشكلات على جانب العرض وتشديد السياسة النقدية. بعد أن كان التضخم مصدر قلق كبير في الاقتصاد العالمي في الأشهر الأخيرة، مع ارتفاع الأسعار بسرعة في العديد من القطاعات. بعد أن سجل (8.7%) في 2022 وتراجع ليسجل (6.8%) في 2023. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى (5.8%) في 2024 و (4.4%) في 2025، مع تخفيض التنبؤات لعام 2025.

ومن المتوقع مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم في وقت أقرب من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. لقد كان الاقتصاد العالمي خلال عام 2023 مرئياً بشكل كبير، على الرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة التي قامت بها البنوك المركزية لاستعادة استقرار الأسعار.

أما على مستوى السياسة المالية فقد شهد هذا العام انخفاض بدرجة الاتساق بينها وبين السياسة النقدية، إذ لا ينبغي ان تكون السياسة المالية مسيطرة للاتجاهات الدورية بل يجب ان تركز سياسة المالية العامة في جميع البلدان على اعادة بناء هوامش الامان المالي التي تآكلت بدرجة حادة من جراء الجائحة وازمة الطاقة، عن طريق الغاء دعم الطاقة على سبيل المثال. مما اثر ذلك سلبًا على عجز المالية العامة.

فيما يخص حجم الديون العالمية فقد بلغ نهاية كانون الأول 2023 نحو (307) ترليون دولار، وهو ما يشكل ارتفاعا كبيرا بما لا يقل عن (10) ترليون دولار عن أرقام العام الذي سبقه. كما ارتفعت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (336%)، بعد ان بلغت (334%) في الربع الرابع من عام 2022. ويشمل هذا الارتفاع، الاقتراض من قبل الحكومات والشركات والأسر، مما يشكل تهديدا مخيفا لكل من الدول المتقدمة والنامية. أن معدلات المديونية العالية ومستويات الديون المرتفعة تزيد من أعباء الحكومات، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الضغوط على الديون المحلية.

شهدت التجارة العالمية انكماشًا بنسبة (5%) خلال هذا العام لأسباب من بينها ضعف أداء صادرات الدول النامية، متأثرة في المقام الأول بتراجع الطلب في الدول المتقدمة، وضعف الأداء في اقتصادات شرق آسيا، وهبوط أسعار السلع الأساسية. فيما ان توقعات التجارة العالمية في 2024 لا تزال غير مؤكدة لحد كبير ومتشائمة بشكل عام.

1. الاقتصادات المتقدمة

ان الاحداث التي شهدتها العالم في السنوات الاخيرة ولا سيما بعد انتشار الجائحة والحرب الروسية

الاوكرانية والهجوم على غزة أثرت بشكل او بآخر على الاداء الاقتصادي العالمي، إذ شهد النمو الاقتصادي تباطؤًا ليبلغ (1.6%) خلال عام 2023 مقابل (2.6%) عام 2022، فيما سجل التضخم انحسارًا خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق ليبلغ (4.6%) مقابل (7.3%) عام 2022 ومن المتوقع ان يستمر بالانحسار ليبلغ (2.6%، 2.0%) خلال عامي 2024 و 2025 على التوالي، كما ارتفعت الديون بشكل رئيسي في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا. مما دفع هذا الارتفاع نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات قياسية وهو ما يعد مؤشرا مقلقا على الضغوطات الاقتصادية العالمية المحتملة.

أما على مستوى مجموعة الاقتصادات المتقدمة، فقد ارتفع النمو في الولايات المتحدة (2.5%) عام 2023 مقابل (1.9%) في العام السابق بالرغم من اتباع البنك الفدرالي لسياسة نقدية متشددة، إلا أن مكاسب التوظيف أصبحت أكثر تركّزًا في ثلاثة قطاعات: الترفيه والضيافة، والرعاية الصحية والحكومة، والتعليم العام إلى حد كبير. وهذه القطاعات هي الأقل حساسية لارتفاع أسعار الفائدة وعانت من نقص حاد في الموظفين في عام 2023. وتركيز مكاسب التوظيف يجعل سوق العمل أكثر عرضة للصدمات الخارجية. إذ من المتوقع ان ترتفع البطالة لتبلغ (4.1% و 4.3%) في عامي 2024 و 2025 على التوالي بعد ان سجلت (3.6%) عام 2023. من جانب آخر بلغ عجز الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة (510) مليار دولار في الأشهر الثلاثة المنتهية في كانون الأول، ما دفع إجمالي الدين الحكومي فوق (34) ترليون دولار للمرة الأولى مما جعل

العام المالي 2023 قد انتهى بعجز يزيد قليلاً على تريليوني دولار.

وعلى مستوى منطقة اليورو تفوق أداء إسبانيا والبرتغال على أداء الاقتصادات الأوروبية الكبرى في عام 2023، ما ساعد على منع منطقة اليورو من الوقوع في الركود العام الماضي لتسجل نموًا بنسبة (0.5%)، إذ نما الاقتصاد الإسباني بنسبة (2.5%) عام 2022، في ظل انتعاش قطاع السياحة الرئيس في البلاد بقوة بعد سنوات من الاضطراب الناجم عن الوباء. وفي البرتغال المجاورة التي شهدت أيضًا انتعاشًا في السياحة، نما الاقتصاد بنسبة (2.3%)، في ظلّ تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022. فيما كان معدل التضخم في منطقة اليورو، قد انخفض على مدار عام 2023، بعدما بلغ ذروته عند مستوى قياسي وصل إلى (10.7%) في خريف 2022. وواصل مؤشر التضخم الرئيس، الذي يستثنى أسعار الطاقة والغذاء، حيث سجل (3.4%) في كانون الثاني على أساس سنوي، مقابل (3.6%) في تشرين الثاني 2022. انحسار التضخم أدى إلى توجه البنك المركزي الأوروبي إلى تثبيت أسعار الفائدة في اجتماعهم الأخير، بدفع من تباطؤ التضخم، وحالة القلق من أن الجولات السابقة من التشديد النقدي تستغرق وقتًا للتأثير على الطلب الاستهلاكي والنمو الاقتصادي.

فيما شهدت اليابان نموًا بنسبة (1.9%) في عام 2023 مقابل (1.0%) عام 2022 ويعزى تجنب الركود إلى إنفاق الشركات بشكل أقوى من المتوقع على المصانع والمعدات فيما تجاوز معدل التضخم الأساسي توقعات المحللين، ما قد يدعم اتجاه البنك المركزي الياباني نحو إنهاء سياسة أسعار الفائدة

السلبية. وأظهرت البيانات أن معدل التضخم الأساس في اليابان سجل (2.3%) في كانون الثاني عام 2023 على أساس سنوي.

2. اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية

تتفاوت آفاق النمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مواجهة مجموعة من التيارات العالمية والمحلية، إذ سجل معدل نمو هذه البلدان نسبة (4.1%) عام 2023 مقابل نفس النسبة في عام 2022.

ومن المتوقع أن يتراجع النمو هذا العام في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (ويرجع ذلك أساسًا إلى تباطؤ النمو في الصين)، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة جنوب آسيا، لكنه سيرتفع بدرجات متفاوتة في مناطق أخرى أواخر عام 2024. وفي عام 2024، من المتوقع أن ينتعش النمو في معظم المناطق مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي. وتشمل مخاطر التطورات السلبية التي تهدد الآفاق المستقبلية لجميع المناطق تصاعد وتيرة الصراعات، وزيادة التقلبات في أسعار الطاقة والغذاء، وضعف الطلب الخارجي، وتشديد الأوضاع المالية، والكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

وفيما يخص الاقتصاد الصيني فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة (5.2%) على أساس سنوي في عام 2023، وهو ما يفوق الهدف السنوي البالغ نحو (5%). ووفقًا للبيانات فقد ارتفع الناتج الصناعي الصيني ذو القيمة المضافة، بنسبة (4.6%) على أساس سنوي في عام 2023. وأشارت البيانات إلى انخفاض معدل البطالة في الصين إلى (5.2%) خلال عام 2023، بانخفاض (0.4%) عن عام 2022. وعلى مستوى السياسة النقدية خفض البنك المركزي

القطاع الزراعي، الذي يمثل حوالي (15%) من اقتصاد الهند، واجه تحديات بسبب الأمطار الموسمية غير المؤاتية. مما أدى إلى انكماش القطاع الزراعي بنسبة (0.8%) في كانون الأول 2023. فيما سجل التضخم (5.6%) في عام 2023، وأكد محافظ البنك المركزي الهندي، أن البنك يستهدف معدل تضخم داخل النطاق المستهدف ويتراوح بين (2%-6%)، وهو ما يشير إلى أن السياسة النقدية المتشددة نسبياً ستستمر لبعض الوقت.

فيما شهدت كلاً من دول أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً خلال عام 2023 بنسبة (2.7%، 2.5%، 2.0%) على التوالي، ومن المتوقع أن يستمر النمو في هذه الدول عام 2024 وبنسبة (2.8%، 1.9%، 2.9%) على التوالي.

ثانياً: التطورات العربية

شهدت اقتصادات الدول العربية انخفاضاً في معدل نموها في عام 2023، حيث تشير التوقعات إلى معدل النمو بلغ (2.2%)، مقابل (5.8%) في عام 2022. ومع ذلك، هناك جانب إيجابي حيث يتوقع حدوث انتعاش في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى معدل (3.3%). وتعكس هذه التوقعات المناخ الاقتصادي الأوسع وتأثير التحديات العالمية المستمرة، بما في ذلك تغيرات أسعار الفائدة وديناميكيات سوق النفط. فيما يتعلق بالتضخم بالدول العربية، فقد شهد معدل مرتفعاً نسبياً يبلغ (13.2%) في عام 2023 بعد استبعاد (السودان، سوريا، لبنان) والتي تسجل معدلات مرتفعة جداً، متأثرة بعوامل مختلفة مثل التراجع في أسعار صرف العملات لعدد من الدول العربية، وتقلبات أسعار الطاقة والمواد الغذائية. ومع ذلك،

الصيني بشكل غير متوقع سعر الفائدة قصير الأجل، كخطوة لتسهيل سياسته النقدية للمساعدة في تعافي الاقتصاد. وواصل اليونان الخارجي خسارته، حيث انخفض بنسبة (0.3%) إلى (7.2) مقابل الدولار، بعد خفض سعر الفائدة. من جانب آخر، فإن البلاد تواجه تحدياً يتمثل في انكماش الناتج وارتفاع الديون، على الرغم من أن تضخم أسعار المستهلك يقترب من المنطقة السلبية، فإن تضخم أسعار المنتجين كان سلبياً لمدة عام، وفي الوقت نفسه، تراكمت ديون هائلة على القطاعين الخاص والعام بسبب ارتفاع الإنفاق أثناء الجائحة والاستجابة الأوسع للظروف المتعلقة بالأموال السهلة في السنوات السابقة.

لا زال الاقتصاد الهندي يشهد نمواً ملحوظاً بالرغم من تباطؤه عام 2022 حيث سجل نمواً عام 2023 بنسبة (6.7%) مقابل (7.2%) عام 2022 مع توقعات لتراجع النمو في عام 2024 إلى (6.5%). وانتهجت الهند جملة من السياسات الاقتصادية، بما في ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية وحوافز قطاعات التصنيع، مما دفعها للنمو المتميز، حيث وسعت قطاع الصناعات التحويلية، الذي يشكل (17%) من الاقتصاد، بنسبة (11.6%) على أساس سنوي في كانون الأول 2022. وتجاوز نمو الاستثمار (10%) للربع الثاني على التوالي، وشهد قطاع البناء والتشييد نمواً تجاوز (9%). ويعزى نمو قطاع التصنيع إلى انخفاض تكاليف المدخلات. وأظهر الاستهلاك الخاص، الذي يمثل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، علامات الانتعاش مع زيادة بنسبة (3.5%) على أساس سنوي، مقارنة بـ (2.4%) في الربع السابق. ومع ذلك، انكمش الإنفاق الحكومي بنسبة (3.2%) على أساس سنوي. ورغم الاتجاه الإيجابي العام، فإن

كبير على صادرات النفط، لكن رغم ذلك تحاول الدولة بكل جهودها إلى تنويع مصادر إقتصادها، وذلك بالإهتمام بمجال الصناعة والسياحة. فيما سجل معدل التضخم تباطؤ عام 2023 ليبلغ (2.3%) مقابل (2.5%) عام 2022، إذ ما تزال السياسات المالية والنقدية قادرة على السيطرة على التضخم، كما يستمر دعم اسعار المواد الغذائية ووضع حد أقصى لأسعار الوقود، إضافة لتشديد السياسة النقدية للبنك المركزي السعودي بناءً على ذلك، من المتوقع ان يظل التضخم عند مستويات منخفضة عند (2.1%).

الاقتصاد الجزائري يعد واحدًا من أكبر الاقتصادات في إفريقيا والعالم العربي، ويتسم بتنوعه واعتماده على القطاع النفطي بامتياز. يعد قطاع الطاقة هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، حيث تشكل صادرات النفط والغاز الطبيعي نسبة كبيرة من إيرادات البلاد. جاءت الجزائر في المركز التاسع عشر ضمن قائمة منتجي النفط بحصة (978) ألف برميل يوميًا. كما تعتبر عاشر أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم. رغم ذلك تباطؤ معدل النمو عام 2023 ليسجل (2.4%) حيث يتوقع ان يؤثر معدل التضخم المرتفع نسبيًا على الانفاق الخاص. مقابل ذلك، تعمل الحكومة على تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز نفقات الرعاية الاجتماعية والاستثمار في قطاعي النفط والغاز وتبني عدد من الاصلاحات الهيكلية. في ظل هذه المعطيات، من المتوقع ان ينمو الاقتصاد الجزائري في عام 2024 بنسبة (2.3%). من جانب اخر سجلت الجزائر تضخم مرتفع خلال عام 2023 ليبلغ (9.3%) ويرجع جزء من هذا الارتفاع في التضخم إلى ارتفاع الاسعار العالمية للمنتجات الاساسية، بما في ذلك المنتجات الغذائية. مع ذلك تسعى الحكومة إلى السيطرة على التضخم من

من المتوقع انخفاض التضخم إلى حوالي (3.6%) بحلول عام 2024. وتؤكد اتجاهات التضخم هذه على المشهد الاقتصادي المعقد الذي تعمل فيه الدول العربية والحاجة إلى إدارة سياسات حذرة.

أما على مستوى الديون فانها تواصل تصاعدها في مختلف أنحاء المنطقة، وبلغت مستويات مرتفعة للغاية في عدة بلدان، إذ تواجه مصر والأردن وتونس وضغطًا محفوفًا بالمخاطر، حيث يتأرجح استقرارها الاقتصادي بينما تعاني في مواجهة أزمة ديون محتملة، أما لبنان، الذي يعاني بالفعل واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ، فقد سلطت تعثره في سداد ديونه أضواءً قوية على التحديات الجسيمة المرتبطة بالديون في هذه البلدان، وقد تفاقمّت هذه الأزمة بسبب ندرة التمويل بفائدة منخفضة وإحجام البلدان الثرية المنتجة للنفط في المنطقة عن مواصلة الدعم المالي غير المشروط الذي كانت تقدمه في الماضي، حيث تؤدي الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تواجهها هذه البلدان إلى تفاقم هذه المعادلة المعقدة، مما لا يترك مجالًا كافيًا لعمليات ضبط مالي كبيرة. وبالتالي، فإن الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين يمثل تحديًا هائلًا لهذه البلدان، وتزداد صعوبته أكثر من أي وقت مضى.

من جانب آخر، فان تنوع الظروف الاقتصادية في جميع أنحاء العالم العربي، يصنف البلدان إلى مجموعات مصدرة للنفط ومجموعات مستوردة للنفط، تواجه كلّ منها مجموعة فريدة من التحديات والفرص.

وعلى مستوى الدول المصدرة للنفط فبسبب التذبذب المستمر في أسعار النفط في الأسواق العالمية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي **السعودي** بنسبة (4.4%)، بسبب اعتماد الاقتصاد السعودي بشكل

خلال عدد من التدابير مثل الاعانات الحكومية، ومحاولة ضبط اسعار السلع الاساسية (بشكل خاص القمح). ومن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم (5.7%) في عام 2024.

الاقتصاد المصري يشكل جزءًا هامًا من الساحة الاقتصادية العربية، حيث يتميز بعدة جوانب تعكس التحديات والإمكانيات. تعتبر مصر من أكبر الاقتصادات في المنطقة العربية من حيث عدد السكان. يعتمد الاقتصاد المصري بشكل رئيسي على قطاعات متنوعة، منها الزراعة، والصناعة، وقطاع الخدمات. نما الاقتصاد المصري في عام 2023 بنسبة (3.8%)، مقابل (6.7%) عام 2022، يعزى الانخفاض في النمو إلى الاوضاع الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين الناتجة عن المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم خلال هذا العام بنسبة (33.8%) مقارنة بـ (13.9%) عام 2022 ويعزى ذلك إلى ارتفاع اسعار السلع الاساسية عالميًا، كما كان لتراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي اثر كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار. ولمواجهة الضغوط التضخمية الحادة والضغوط على سعر الصرف، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الاساسية بشكل كبير إضافة إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي.



الفصل الثاني

تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية

Developments of Local Economic Sectors

يمكن الناتج المحلي الإجمالي البنوك المركزية وصناعات السياسات من الحكم على الاقتصاد، وما إذا كان يحتاج إلى تعزيز أو تقييد، وما إذا كانت هناك مؤشرات حول الركود أو التضخم، إلى جانب ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعطي فكرة جيدة عن مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم حجم الاقتصاد الرسمي للدولة. عادةً ما يتم الاعتماد على نمو الناتج عند مقارنته بالبيانات السابقة، فيما إذا كان ينكمش أو يتوسع. وعلى هذا النحو، فهو أداة بالغة الأهمية للمستثمرين وقادة الأعمال وصناعات السياسات على الصعيدين المحلي والدولي.

تختلف معدلات نمو الناتج بين الدول المتقدمة والدول الناشئة والدول النامية، نظرًا لاختلاف طبيعة اقتصادات هذه الدول والعوامل المؤثرة في نمو الناتج، إلى جانب السياسات المتبعة من قبل صناعات السياسات المالية والنقدية.

ويعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات التي تدخل بعدد من المؤشرات لبيان سلامة القطاعات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، حيث يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام معامل انكماش سعر الناتج المحلي الإجمالي، وهو الفرق في الأسعار بين السنة الحالية وسنة الأساس. انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعراق بنسبة (3.0%)، في حين ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من دون النفط بنسبة (4.4%).

وسيتناول هذا التقرير تحليل الناتج المحلي الإجمالي، وكما يأتي:

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية
بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية
والخدمية)

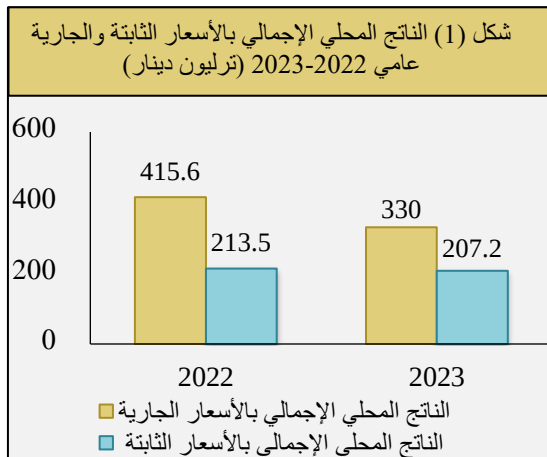
النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي
الإجمالي بالأسعار الثابتة

الناتج المحلي الإجمالي

ذلك إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (38.2%).

وسجلت القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعاً بنسبة (3.4%) ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جميع النشاطات باستثناء (الكهرباء والماء، ملكية دور السكن) التي انخفضت بنسبة (31.0%)، (11.9%)، على النحو المبين في ملحق جدول (2).

- انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليلغ (7.6) مليون دينار عام 2023 مقابل (9.8) مليون دينار في العام السابق، أي بنسبة انخفاض بلغت (22.4%) نتيجة انخفاض الناتج المحلي بالأسعار الجارية، على النحو المبين في ملحق جدول (1).



أولاً: الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023

احتل العراق المركز (54) في أكبر اقتصادات العالم لعام 2023، بينما جاء في المرتبة الرابعة بين الدول العربية بعد السعودية والإمارات ومصر، وذلك ضمن البيانات التي يصدرها البنك الدولي.

تشير التقديرات الأولية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2023 إلى:

- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023 بنسبة (3.0%) بعد طرح رسم الخدمة المحتسب قياساً بالعام السابق، ليسجل (207.2) ترليون دينار مقابل (213.5) ترليون دينار عام 2022، نتيجة الانخفاض في نشاطات (التعدين والمقالع، الكهرباء والماء، النقل والاتصالات والخزن، ملكية دور السكن، الخدمات الشخصية) بنسب (7.6%)، (22.5%)، (8.2%)، (14.2%)، (1.2%) على التوالي.

وسجلت القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي من دون النفط ارتفاعاً بنسبة (4.4%) لتبلغ (87.8) ترليون دينار عام 2023 مقابل (84.1) ترليون دينار عام 2022، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كلاً من نشاطات الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك، الخدمات الشخصية وما إلى ذلك، على النحو المبين في ملحق الجدول (1).

- انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الجارية لعام 2023 مقارنة بعام 2022 بنسبة (20.6%) ليسجل (330.0) ترليون دينار عام 2023 مقابل (415.6) ترليون دينار عام 2022 ويُعزى

الانخفاض في نمو قيمة التعدين والمقالع والكهرباء والماء.

من جانب آخر شكّلت النشاطات السلعية أعلى نسبة مساهمة لتبلغ (66.9%) نتيجة ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وسجّلت النشاطات التوزيعية انخفاضاً بنسبة (3.7%) لتبلغ (34,401.6) مليار دينار مقابل (35,706.5) مليار دينار في عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض القيمة المضافة في قطاع النقل والاتصالات والخزن بنسبة (8.2%)، إلا أنها ما زالت تسجل نسبة مساهمة منخفضة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (16.5%).

وسجّلت النشاطات الخدمية ارتفاعاً بنسبة (8.2%) عن العام السابق لتبلغ (34,602.3) مليار دينار عام 2023 مقابل (31,993.0) مليار دينار عام 2022 نتيجة ارتفاع كُلي من ملكية خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط الحكومة العامة بنسبة (18.3%)، (24.8%) على التوالي. وبذلك تحتل النشاطات السلعية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (66.9%) تليها النشاطات الخدمية بنسبة (16.6%) وهذا أثر في نسبة مساهمة النشاطات التوزيعية لتبلغ (16.5%)، على النحو المبين في جدول (3).

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة للنشاطات الرئيسية عامي 2022-2023 (100=2007) (مليار دينار)			
النشاطات	2022	*2023	معدل النمو %
النشاطات السلعية	146,774.6	139,249.9	-5.1
النشاطات التوزيعية	35,706.5	34,401.6	-3.7
النشاطات الخدمية	31,993.0	34,602.3	8.2
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	214,474.1	208,253.7	-2.9

- المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
- *تقديرات أولية.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد عامي 2022-2023			
التفاصيل	2022	2023	معدل النمو %
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (ترليون دينار) (100=2007)	213.5	207.2	-3.0
الناتج المحلي بالأسعار الجارية (ترليون دينار)	415.6	330.0	-20.6
متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية (مليون دينار)	9.8	7.6	-22.4

المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).

- بلغت الأهمية النسبية لنشاط قطاع النفط الخام بالأسعار الثابتة (57.3%) عام 2023 مقابل (60.3%) عام 2022، وهذه النسبة تُعدّ الأعلى قياساً بالقطاعات الأخرى (غير النفطية) التي شكّلت (42.7%) من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة عام 2023 مقابل (39.7%) في عام 2022، وهو ما يوضح ارتفاع مساهمة القطاع النفطي وتعمق الريعية، جدول (2).

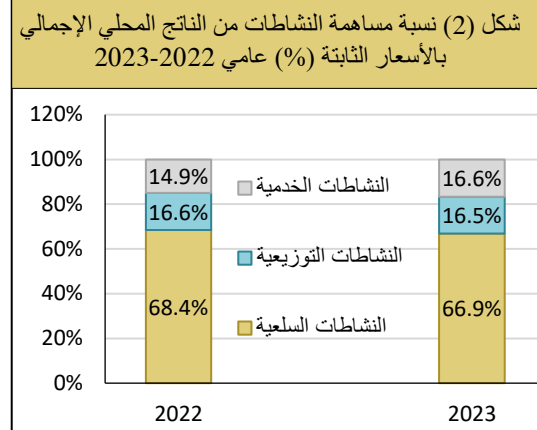
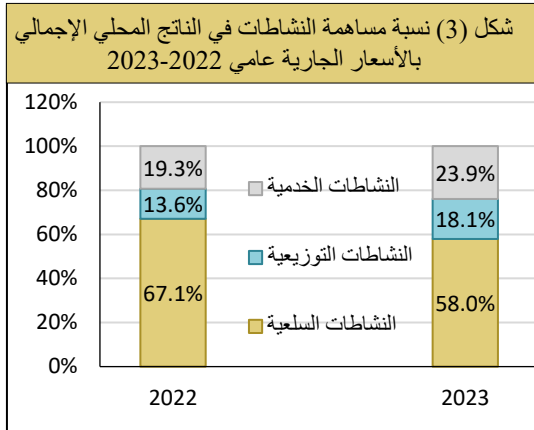
جدول (2) المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي وبقية القطاعات الأخرى عامي 2022-2023		
القطاعات	2022	2023
نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	60.3	57.3
نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.7	42.7
المجموع	100	100

- وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب مجموع النشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية) وعلى النحو الآتي:

1. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

للنشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية) سجّلت النشاطات السلعية بالأسعار الثابتة عام 2023 انخفاضاً بلغت نسبته (5.1%) لتبلغ قيمته (139,249.9) مليار دينار مقابل (146,774.6) مليار دينار عام 2022، ويُعزى ذلك إلى



جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسية عامي 2023-2022 (مليار دينار)

النشاطات	2023	2022	معدل النمو %
النشاطات السلعية	192,709.9	280,397.3	-31.3
النشاطات التوزيعية	60,154.1	56,811.5	5.9
النشاطات الخدمية	79,310.7	80,477.3	-1.4
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات	332,174.7	417,686.1	20.5

- المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
- *تقديرات أولية.

ثالثاً: النشاطات الرئيسية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

1. نشاط الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2023 بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (28.9%) ليسجل ما مقداره (6,502.7) مليار دينار مقابل (5,046.2) مليار دينار عام 2022، نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي، إذ سجل إنتاج الحنطة ارتفاعاً بنسبة (53.6%)، بالرغم من انخفاض إنتاج الشعير بنسبة (26.7%) قياساً بعام 2022.

أن دخل بعض المزارعين زاد في عام 2023 مقارنة بالعام 2022، نتيجة هطول الأمطار بنسبة أعلى من التقديرات الأولية، مما أدى لتحسن معدلات المحاصيل، من جانب آخر، كان هناك ارتفاع في المساحة المزروعة لكلا المحصولين

2. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للنشاطات الرئيسية (السلعية، التوزيعية والخدمية)

سجلت النشاطات السلعية بالأسعار الجارية لعام 2023 انخفاضاً بنسبة (31.3%) وبنسبة مساهمة بلغت (58%) عام 2023 لتبلغ (192,709.9) مليار دينار مقابل (280,397.3) مليار دينار لعام 2022، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الحاصل في كلٍّ من التعدين والمقالع والكهرباء والماء، وسجلت النشاطات التوزيعية بالأسعار الجارية ارتفاعاً بنسبة (5.9%) وبنسبة مساهمة بلغت (18.1%) لتبلغ (60,154.1) مليار دينار مقابل (56,811.5) مليار دينار لعام 2022، فيما سجلت النشاطات الخدمية انخفاضاً خلال هذا العام بنسبة (1.4%) وبنسبة مساهمة بلغت (23.9%) لتبلغ (79,310.7) مليار دينار مقابل (80,477.3) مليار دينار عام 2022 ويعزى هذا إلى انخفاض ملكية دور السكن. جدول (4).

ونلاحظ من الشكل (3) أن هناك انخفاض في مساهمة النشاطات السلعية على حساب كلٍّ من النشاطات الخدمية والنشاطات التوزيعية.

2022، نتيجة لانخفاض كميات الإنتاج المقرر في إطار اتفاق أوبك+، بينما يشكل التوسع المالي الكبير للبلاد في قانون الموازنة لثلاث سنوات مخاطر على المدى المتوسط، في حين سجلت الأنواع الأخرى من التعدين ارتفاعاً بنسبة (11.9%) قياساً بالعام السابق، أما على صعيد نسبة مساهمة هذا القطاع فإنه يحتل المرتبة الأولى بنسب المساهمة لتبلغ (57.7%) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل أساس على النفط الخام.

جدول (6) الكميات المنتجة ومعدل سعر البرميل والمعدل اليومي لتصدير النفط عامي 2022-2023			
الكمية النفطية الخام المنتجة* (مليون برميل)	معدل سعر البرميل** (دولار)	المعدل اليومي للتصدير** (مليون برميل)	
1628.7	95.0	2.99	2022
1502.9	78.5	2.85	2023
-7.7	-17.4	-4.7	نسبة التغير %

المصدر: وزارة التخطيط هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
** البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

3. نشاط الصناعة التحويلية

شهدت الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة لهذا القطاع ارتفاعاً بنسبة (10.9%) قياساً بالعام السابق لتسجل (4,341.6) مليار دينار عام 2023 مقابل (3,916.3) مليار دينار عام 2022 يعود سبب ارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي إلى ارتفاع الانتاج في الشركة العامة للسمنت العراقية بنسبة (17.6%) وارتفاع صناعة الاغذية والملابس والخشب وغيرها، أما فيما يخص صناعات السمنت فقد ارتفعت كميات الإنتاج المتحقق للسمنت الاعتيادي خلال هذا العام بنسبة (16.4%) وارتفعت كميات انتاج سمنت المقاوم بنسبة (16.7%) على التوالي

بنسبة (9.9%) قياساً بعام 2022 وهذا له الأثر الواضح في ارتفاع الإنتاج الزراعي عام 2023.

وكذلك ارتفع متوسط غلة الدونم الواحد لمحصول الحنطة بنسبة (36.6%) ليسجل (504.5) كغم/ دونم عام 2023 مقابل (369.3) كغم/ دونم 2022، مما أثر ايجاباً في حجم إنتاجه.

في حين انخفض متوسط غلة الدونم لمحصول الشعير ليلبلغ (62.6) كغم/ دونم عام 2022 مقابل (45.2) كغم/ دونم عام 2023، بنسبة انخفاض بلغت (27.8%)، على النحو المبين في جدول (5).

جدول (5) الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة وإنتاجية الدونم الواحد في العراق عامي 2022-2023				
المساحة المزروعة (1000) دونم	2022*	2023*	التغير %	المجموع
9,796	2,309	7,487		
10,764	2,344	8,420		
9.9	1.5	12.5		
الإنتاج (1000) طن	2022*	2023*	التغير %	
2,910	144.5	2,765		
4,354	106	4,248		
49.7	26.6-	53.6		
متوسط غلة الدونم الواحد (دونم/كغم)	2022*	2023*	التغير %	
431.9	62.6	369.3		
549.7	45.2	504.5		
27.3	27.8-	36.6		

- المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
- * عدا إقليم كردستان وبعض القرى في محافظات نينوى، كركوك، ديالى، الأنبار وصلاح الدين.

2. نشاط قطاع التعدين والمقالع

سجلت القيمة المضافة لنشاط هذا القطاع عام 2023 بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (7.6%) ليسجل ما مقداره (120,217.4) مليار دينار مقابل (130,128.9) مليار دينار للعام عام 2022، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (7.7%) خلال عام 2023 ليسجل ما مقداره (119,429.4) مليار دينار مقابل (129,424.6) مليار دينار عام

- سجّل مُعدّل الاستيراد للطاقة الكهربائية انخفاضاً عام 2023 بنسبة (11.2%) مقارنة بعام 2022، لتسجّل (357.7) ميكا واط/ ساعة مقابل (403) ميكا واط/ ساعة في العام السابق، على النحو المبين في جدول (9).

- سجّلت الطاقة الإنتاجية للكهرباء في الخطوط الاستثمارية المحلية ارتفاعاً بنسبة (28.4%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (6,814.7) ميكا واط/ ساعة عام 2023 مقابل (5,306.0) ميكا واط/ ساعة عام 2022.

جدول (9) الطاقة المستوردة والخطوط الاستثمارية المحلية عامي 2023 - 2022 (MW)			
النسبة التغيير %	2023	2022	البيان
-11.2	357.7	403.0	خطوط الطاقة المستوردة
28.4	6,814.7	5,306.0	الخطوط الاستثمارية المحلية
25.6	7,172.4	5,709.0	المجموع

المصدر: وزارة الكهرباء.

5. نشاط البناء والتشييد

سجّل نشاط قطاع البناء والتشييد بالأسعار الثابتة عام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (11.7%) مقارنة بعام 2022 الذي يسهم هذا القطاع بنسبة (3.5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجّلت القيمة المضافة (7,298.0) مليار دينار مقابل (6,534.5) مليار دينار في عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية نتيجة إقرار الموازنة.

6. نشاط النقل والاتصالات والخزن

شهد قطاع النقل والاتصالات انخفاضاً في مُعدّل نموه السنوي بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 وبنسبة (8.2%) مقارنة بعام 2022، إذ سجّلت القيمة المضافة له (17,616.6) مليار دينار عام

في حين شهدت كميات السماد نوع يوريا ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (18.6%) لتبلغ (197) ألف طن مقابل (166) ألف طن في عام 2022.

جدول (7) كميات الإسمنت المنتجة عامي 2023-2022			
إسم المادة	2022	2023	نسبة التغيير %
سمنت عادي	3,645,906.5	4,242,475.0	16.4
سمنت مقاوم	4,478,844.3	5,228,073.0	16.7
الأسمدة النتروجينية (اليوريا)	165,886.0	196,706.0	18.6

- المصدر: وزارة الصناعة والمعادن.

4. نشاط الكهرباء والماء

سجّلت القيمة المضافة لنشاط قطاع الكهرباء بالأسعار الثابتة لعام 2023 انخفاضاً بنسبة (22.5%) قياساً بالعام السابق، إذ بلغت القيمة المضافة (890,094.3) مليون دينار مقابل (1,148,636.3) مليون دينار 2022، إلّا أنّه ما زال يسجّل نسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.4%). وبالرغم من انخفاض هذ القطاع ككل، إلّا أن إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفع بنسبة (12.6%) مقابل انخفاض الطلب عليها بنسبة (16.5%) الأمر الذي أدّى إلى انخفاض العجز في الطاقة الكهربائية من (11,533) ميكا واط عام 2022 إلى (5,244) ميكا واط عام 2023، وبنسبة بلغت (55.8%).

جدول (8).

جدول (8) مُعدّل الإنتاج والطلب على الطاقة الكهربائية عامي 2023-2022 (MW)			
النسبة التغيير %	2023	2022	البيان
12.6	17,947	15,933	إنتاج الطاقة
-16.5	23,158	27,728	الطلب على الطاقة
-55.8	-5,211	-11,794	فائض / عجز

المصدر: وزارة الكهرباء.

هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي التي سجّلت (9.9%) من إجمالي الناتج بالأسعار الثابتة، على الرغم من انخفاض نشاط الخدمات الشخصية بنسبة (1.2%)، ولكن هذا الارتفاع يعود إلى نشاط خدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (18.3%).

2023 مقابل (19,197.3) مليار دينار عام 2022، إذ أسهم بنسبة (8.5%) من الناتج المحلي الإجمالي.

7. نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق

سجّل نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة (1.4%) عام 2023 مقارنة بالعام السابق، وبنسبة مساهمة بلغت (7.3%) لتبلغ القيمة المضافة له (15,228.9) مليار دينار عام 2023 مقابل (15,023.8) مليار دينار عام 2022 وهذا ناجم عن زيادة شَقّي الاستهلاك والاستثمار الناجم عن اقرار الموازنة.

8. نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات

شهد نشاط هذا القطاع بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 انخفاضاً بنسبة (11.7%) مقارنة بعام 2022 وبنسبة مساهمة بلغت (4.9%) لتبلغ القيمة المضافة له (10,158.4) مليار دينار عام 2023 مقابل (11,505.6) مليار دينار في عام 2022 ، ويُعزى ذلك إلى انخفاض نشاط ملكية دور السكن بنسبة (14.2%) التي تشكّل ما نسبته (4.1%) من إجمالي نشاط المال والتأمين وخدمات العقارات، على الرغم من ارتفاع نشاط البنوك والتأمين بنسبة (4.8%) والناجم عن استمرار مصرف الرافدين بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة فضلاً عن تسهيلات مصرفية لدعم المشاريع الاستثمارية والتجارية.

9. نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:

شهد هذا القطاع ارتفاعاً خلال عام 2023 بنسبة (18.3%) مقارنة بعام 2022، إذ سجّلت القيمة المضافة (25,999.9) مليار دينار عام 2023 مقابل (21,972.7) مليار دينار في عام 2022، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط الحكومة العامة بنسبة (24.8%) نتيجة إقرار الموازنة لعام 2023 واحتلّ



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية Monetary and Banking Development

تُعد السياسة النقدية مرتكز أساسي في تحقيق العديد من الأهداف الرئيسية المصممة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسعري، إذ تستخدم البنوك المركزية السياسة النقدية للسيطرة على معدلات التضخم (زيادة عامة في الأسعار) أو الانكماش (انخفاض عام في الأسعار) إن الحفاظ على معدلات تضخم منخفض وثابت أمر بالغ الأهمية للاستقرار الاقتصادي. فضلاً عن إدارة السيولة. وإن واحد من أهم الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي هو ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة ويكون البنك المركزي العراقي مسؤولاً عنها فضلاً عن العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:

- الحفاظ على استقرار الاسعار.
- تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسة سعر الصرف).
- إدارة الاحتياطيات الاجنبية.
- إصدار وإدارة العملة.
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.
- المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

تطورات عرض النقد.

تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي.

هيكل القطاع المصرفي لعام 2023.

الوضع المالي للقطاع المصرفي.

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق.

التطورات النقدية والمصرفية

مقابل (146.5) ترليون دينار عام 2022، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (15.3%) لتسجل (95) ترليون دينار مقابل (82) ترليون دينار في عام 2022 و لتشكل ما نسبته (59%) من عرض النقد (M1) عام 2023 مقابل (56%) عام 2022، فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (1.9%) لتبلغ (65.7) ترليون دينار مقابل (64.5) ترليون دينار لعام 2022 ولتشكل ما نسبته (41%) من عرض النقد (M1) عام 2023 مقابل (44%) عام 2022 وعلى النحو المبين في الجدول (10). من خلال تحليل هيكل عرض النقد (M1) نلاحظ زيادة مساهمة العملة خارج البنوك على حساب الودائع الجارية في عام 2023، وهي ما زالت تشكل نسب مساهمة مرتفعة وهذا ناجم عن ضعف في القطاع المصرفي في الوقت الذي يشكل استخدام العملات الورقية مخاطر كثيرة منها التزوير والسرقة، لذلك نجد توجه كبير من قبل الحكومة وبدعم من البنك المركزي لتعزيز عمليات الدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي.

جدول (10) عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) عامي 2023-2022 (مليار دينار)		
Dec-2023	Dec-2022	المكونات
160,318	146,488	عرض النقد M1
9.4	22.1	معدل النمو %
65,697	64,456	الودائع الجارية
41.0	44.0	نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد M1 %
94,621	82,032	العملة خارج البنوك
59.0	56.0	نسبة العملة خارج البنوك إلى عرض النقد M1 %

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

التطورات النقدية

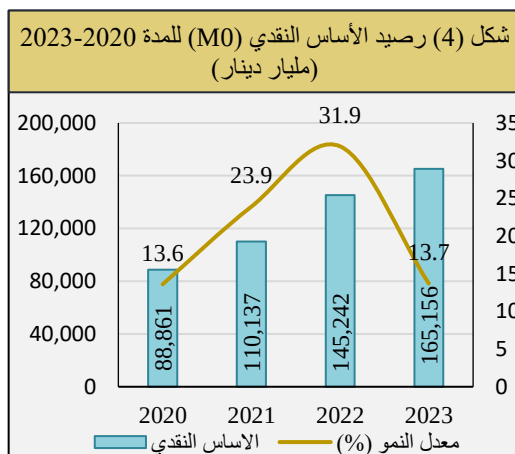
سيتناول هذا الجزء أهم التطورات النقدية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022.

أولاً: تطورات عرض النقد

1. الأساس النقدي (M0)

يُمثل النقد المُصدّر (العملة خارج البنوك + العملة لدى المصارف) مضافاً إليه الحسابات الجارية للمصارف التجارية لدى البنك المركزي العراقي (بالدينار والدولار).

سجل رصيد الأساس النقدي ارتفاعاً بنسبة (13.7%)، مسجلاً مبلغاً قدره (165.2) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (145.2) ترليون دينار في عام 2022، ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة صافي الموجودات الأجنبية و صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بنسبة (3.6%) و (328.8%) على التوالي من جانب المصادر، أما من جانب الاستخدامات ارتفعت كُلياً من العملة خارج البنوك واحتياطيات البنوك بنسبة (15.3%)، (11.6%) على التوالي.

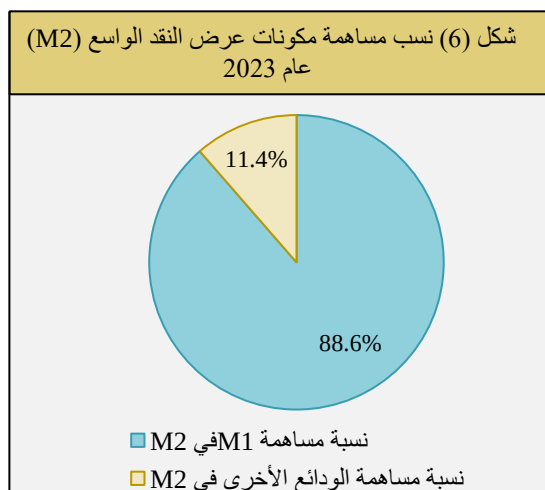


2. عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (9.4%) نهاية عام 2023 مقارنة بعام 2022، ليصل إلى (160.3) ترليون دينار

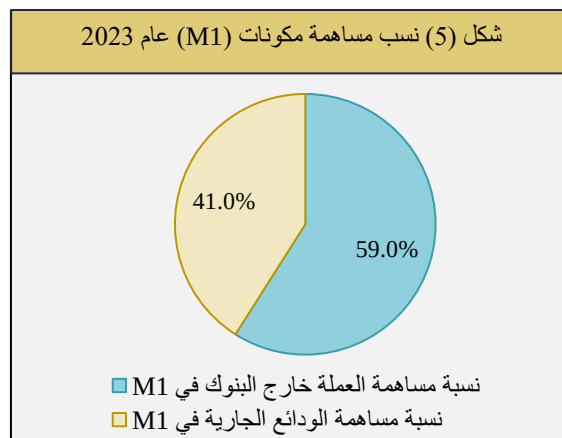
جدول (11): مكونات السيولة المحلية (M2) عامي 2022-2023 (مليار دينار)			
النمو %	Dec-2023	Dec-2022	المكونات
9.4	160,318	146,488.0	عرض النقد M1
-5.3	20,657	21,803.4	الودائع الأخرى
7.5	180,976.0	168,291.4	عرض النقد M2

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.



4. الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (3.7%) عن العام السابق، لتبلغ (145.3) ترليون دينار مقارنة بـ (140.08) ترليون دينار نهاية عام 2022، وعلى النحو المبين في جدول (12). ويُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة بند الاستثمارات الأجنبية في الخارج وبنسبة (4.1%) لتبلغ (132.6) ترليون دينار لعام 2023 مقابل (127.4) ترليون دينار للعام السابق، و ارتفع رصيد الذهب الموجود في العراق و الخارج بنسبة (11.6%) الذي بلغ نحو (12.3) ترليون دينار نهاية عام 2023 مقابل (11) ترليون دينار نهاية عام 2022، بسبب قيام البنك المركزي بشراء كميات من الذهب، أذ بلغت حيازته للذهب (142.6) طن في عام 2023 فضلاً عن إعادة تقييمه وفق سعر السوق، أما رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي انخفض بنسبة



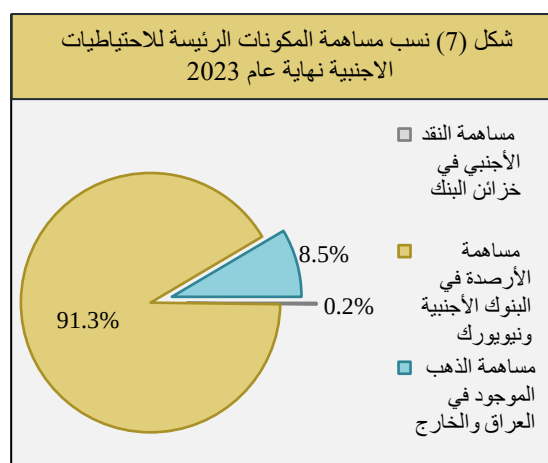
3. عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2023 ارتفاعاً بلغت نسبته (7.5%) عن عام 2022 ليسجل (181.0) ترليون دينار مقابل (168.3) ترليون دينار عام 2022 و ليشكل ما نسبته (54.8%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، على النحو الموضح في جدول (11). جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) محصلةً لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (9.4%)، بالرغم من انخفاض الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (5.3%) لتسجل (20.7) ترليون دينار لعام 2023 مقابل (21.8) ترليون دينار عام 2022، إذ نلاحظ أنَّ الودائع الأخرى ما زالت تشكل نسباً متدنية، إذ بلغت (11.4%) من إجمالي (M2) عام 2023 مقابل (13.0%) عام 2022، في الوقت الذي ترتفع فيه العملة خارج البنوك بشكل مستمر على حساب مساهمة الودائع سواء الجارية أم الأخرى، نتيجة ارتفاع العملة المصدرة الناجم عن ارتفاع الإنفاق العام بعد تنفيذ الموازنة العامة من جانب، ومن جانب آخر بسبب طبيعة الاقتصاد وسلوك المجتمع الذي يعتمد على النقد في معاملاته.

(80.8%) ليسجل (0.324) ترليون دينار لعام 2023 مقابل (1.7) ترليون دينار لعام 2022.

جدول (12) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2023-2022 (مليار دينار)		
البند	2022	2023
النقد الأجنبي في خزائن البنك	1,685	323
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	127,383	132,641
الذهب الموجود في العراق والخارج	11,018	12,293
الاحتياطيات الأجنبية	140,086	145,257

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.



ثانياً: تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

1. المنصة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار في المنصة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية في البنك المركزي (نقدًا، حوالات، إتمادات، تعزيز) لعام 2023 ارتفاعًا بنسبة (20%) مقارنة مع عام 2022، لتسجل (56.1) مليار دولار مقابل (46.8) مليار دولار لعام 2022، ويعزى ذلك إلى تطبيق الآلية الجديدة (المنصة الالكترونية) لتعزيز ارصدة المصارف في الخارج. وسجلت مبيعات الدولار لغرض تعزيز حسابات المصارف في الخارج (22.6) مليار دولار لتعزيز العملات الأكثر تداولاً في التجارة الخارجية مما يخفف الضغط على

العملة الأجنبية (الدولار) مقابل انخفاض في الحوالات بنسبة (35%)، اما مبيعات الدولار لغرض تعزيز حسابات الاعتمادات ارتفعت بنسبة (9.5%)، وانخفضت مبيعات النقد بنسبة (8%) عام 2023، حيث سجلت مبيعات المنصة الالكترونية من العملة الأجنبية (الحوالات والإتمادات وتعزيز أرصدة المصارف في الخارج) (23.6) و (1.5) و (22.6) مليار دولار على التوالي، اما المبيعات النقدية (8.3) مليار دولار، لتشكل مبيعات الحوالات والاعتمادات وتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (42.1%) و (2.7%) و (40.3%) على التوالي، ومبيعات النقد (14.9%) من إجمالي الكميات المباعة.

أما مشتريات البنك المركزي من الدولار الأمريكي من وزارة المالية، سجلت ارتفاعًا بنسبة (20%) لتبلغ (64) مليار دولار في عام 2023 مقارنة بـ (53.4) مليار دولار عام 2022، ويعزى ذلك إلى زيادة إيرادات الحكومة من النفط الخام التي لم تنخفض دون مستوى (79) دولار كمعدل لأسعار بيع النفط العراقي في اسواق النفط العالمية وبفارق (9) دولار عن ما مقر في الموازنة العامة، فضلًا عن ارتفاع مبيعات وزارة المالية إلى (20%) عام 2023 مقابل (16%) عام 2022 لغرض تمويل الانفاق العام الذي بلغ نموه خلال عام 2023 (22%) بعد إقرار قانون الموازنة العامة للسنوات المالية (2023-2024-2025)، ومن ثم زيادة مشتريات الحكومة للدينار من البنك المركزي لمواجهة الزيادة في الانفاق العام في نهاية عام 2023.

و فيما يخص أسعار الصرف حافظ سعر بيع الدولار إلى المصارف على قيمته البالغة (1310) دينار لكل دولار.

2. التسهيلات القائمة

قام البنك المركزي العراقي خلال عام 2023 برفع سعر السياسة النقدية (Policy rate) من (4%) إلى (7.5%) سنوياً، بغية السيطرة على معدلات التضخم المحلية من خلال سحب فائض السيولة.

تسهيلات الإيداع القائمة، سجّلت المبالغ المستثمرة لمدة (30) يوماً ارتفاعاً بنسبة (42.1%) عام 2023 لتسجل (2,091) مليون دينار مقابل (1,471) مليون دينار عام 2022 مليون دينار، فيما بلغت المبالغ المستثمرة لمدة (90، 182، 364) يوم (732، 49، 336) مليون دينار على التوالي.

كما بلغت شهادات الإيداع الإسلامية بالدينار العراقي لأجل:

- (91) يوم بمبلغ (254,710) مليون دينار بسعر (4.9%).

- (182) يوم سجّلت المبالغ المستثمرة انخفاضاً بنسبة (42.9%) عام 2023 لتسجل (113,000) مليون دينار مقابل (198,000) مليون دينار عام 2022 و بسعر (6.0%) لعام 2023 و (3%) لعام 2022.

- (364) يوم بمبلغ (150,000) مليون دينار بسعر (8.0%).

- تم ايقاف العمل في جميع المنتجات منتصف عام 2023 والابقاء على حوالات البنك المركزي (14) يوم التي يبلغ (54,286) مليون دينار، وشهادات الايداع الاسلامية (14) يوم البالغة (11,156,800) مليون دينار بسعر (7.5%).

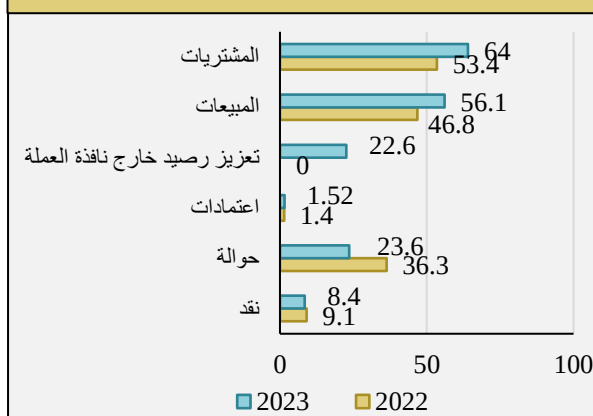
تسهيلات الإقراض القائمة استمرار البنك المركزي بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان إلى المصارف وبما

جدول (13) الكميات المباعة من الدولار عبر المنصة الالكترونية لبيع العملة الأجنبية والكميات المشتراة عامي 2023-2022

(مليار دولار)			
معدل النمو (%)	2023	2022	
نقد	8.4	9.1	8-
حوالة	23.6	36.3	35-
الاعتمادات	1.5	1.4	9.5
تعزيز رصيد خارج نافذة العملة	22.6	-	-
المشتريات (1)	64	53.4	19.9
المبيعات (2)	56.1	46.8	19.9
الفجوة (2-1)	7.9	6.6	

- المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

شكل (8) مبيعات ومشتريات الدولار الأمريكي عامي 2023-2022 (مليار دولار)



إطار (3)

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتاريخ 2023/2/6 بجلسته الاستثنائية رفع قيمة الدينار العراقي واعتماد أسعار الصرف للعملة الأجنبية (الدولار) كما مبين في أدناه:

دينار لكل دولار

➤ 1300 سعر شراء الدولار من وزارة المالية وأية جهة أخرى.

➤ 1310 سعر بيع الدولار إلى المصارف عبر المنصة الإلكترونية.

➤ 1320 سعر بيع الدولار من المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية إلى المستفيد النهائي.

وأيضاً ارتفاع الودائع الخاضعة للاحتياطي (بالدينار) بنسبة (40%).

ثالثاً: الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي

أظهرت ميزانية البنك المركزي العراقي عام 2023 انخفاضاً في إجمالي موجوداته (مطلوباته) بنسبة (0.02%) مقارنةً بعام 2022، إذ بلغ إجمالي موجودات البنك المركزي (مطلوباته) نهاية عام 2023 (205.5) ترليون دينار مقابل (205.6) ترليون دينار عام 2022، وعلى النحو المبين في جدول (14).

جانب الموجودات

حسب بيانات الجدول (14) التحليل التفصيلي لموجودات البنك المركزي العراقي ارتفعت الموجودات الأجنبية بنسبة (3.6%) لتسجل نهاية عام 2023 (145.8) ترليون دينار مقابل (140.6) ترليون دينار لعام 2022، والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الموجودات بنسبة (70.9%).

سجلت الديون الحكومية (السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف للدوائر الحكومية) انخفاضاً بلغ نسبته (8.2%) عن العام السابق لتبلغ (45.2) ترليون دينار عام 2023 مقابل (49.2) ترليون دينار في عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض فترة السندات والحوالات الحكومية بنسبة (7.8%) والتي تشكل نسبة مساهمة بلغت (97.2%) من إجمالي الديون الحكومية وكذلك انخفاض القروض والسلف للدوائر الحكومية بنسبة (19.6%).

أما الموجودات الأخرى انخفضت بنسبة (7.0%) في عام 2023 وبإجمالي بلغ (14.6) ترليون دينار مقابل (15.7) ترليون دينار في العام السابق.

يضمن السيطرة على السيولة المصرفية و التأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

- الائتمان الأولي (9.5%) سنوياً.
 - الائتمان الثانوي (10.5%) سنوياً.
 - قرض الملجأ الأخير (11.0%) سنوياً.
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال عام 2023.

3. الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية و مرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية و السيطرة على السيولة و الحفاظ على رصانة القطاع المصرفي، اتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى (18%) بدلاً من (15%) للودائع الجارية و (13%) بدلاً من (10%) لودائع التوفير الحكومية و الخاصة، (8%) بدلاً من (5%) للودائع الآجلة الاسلامية، التي تم احتسابها في شهر نيسان 2023.

سجل الاحتياطي الإلزامي ارتفاعاً بنسبة (45.6%) ليبلغ (18.6) ترليون دينار عام 2023 مقابل (12.8) ترليون دينار نهاية عام 2022، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع حجم الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (69%) ليسجل (2.6) ترليون دينار مقارنة مع (1.5) ترليون دينار في عام 2022، و كذلك ارتفاع الاحتياطي الإلزامي على ودايع المصارف الحكومية بنسبة (42%) ليسجل (16) ترليون دينار في عام 2023 مقارنةً مع (11.3) ترليون دينار عام 2022.

من ناحية أخرى، انخفضت الودائع الخاضعة للاحتياطي بالعملة الأجنبية بنسبة (27.8%)

جانب المطلوبات

سجل الاحتياطي النقدي ارتفاعاً بنسبة (13.7%) مقارنة مع العام السابق ليبلغ (165.2) ترليون دينار عام 2023 مقابل (145.2) ترليون دينار، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك نتيجة ارتفاع الإنفاق العام بسبب اقرار الموازنة العامة، إلى جانب ارتفاع التسهيلات المصرفية بنسبة (60%) مقارنة بالعام السابق، لتسجل (0.336) ترليون دينار عام 2023 مقابل (0.210) ترليون دينار للعام السابق.

أما حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار والتي تشمل الودائع بالدولار الأمريكي و مبالغ الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع لدى المصارف بعملة الدولار، أذ سجلت انخفاضاً بنسبة (2.4%) مقارنة بالعام السابق لتبلغ (8.06)

ترليون دينار مقابل (8.3) ترليون دينار للعام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الخاضعة للاحتياطي بالدولار المقيم بالدينار العراقي بنسبة (93.9%).

سجلت الودائع الحكومية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (55.6%) لتبلغ (10.5) ترليون دينار مقابل (23.7) ترليون دينار، نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط عن معدلات العام السابق و الكميات المصدرة بسبب اتفاق اوبك.

فيما سجلت فقرة المطلوبات الأجنبية ارتفاعاً بنسبة (2571.9%).

انخفضت فقرة رأس المال والاحتياطيات بنسبة (15.9%) مقارنة بالعام السابق ويعزى ذلك إلى نشاطات البنك المركزي لهذا العام.

جدول (14) الميزانية الموحدة للبنك المركزي العراقي عامي 2022-2023 (مليون دينار)				
الموجودات	2022	2023	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
الموجودات الأجنبية	140,642,108	145,761,759	3.6	70.9
الديون الحكومية*	49,237,057	45,207,878	-8.2	22.0
السندات والحوالات الحكومية	47,666,951	43,946,194	-7.8	21.4
القروض والسلف للدوائر الحكومية	1,570,106	1,261,684	-19.6	0.6
القروض والسلف للمصارف التجارية	0	0		0.0
الموجودات الأخرى	15,685,198	14,561,236	-7.2	7.1
المطلوبات				
الاحتياطي النقدي**	145,242,164	165,155,551	13.7	80.4
التسهيلات المصرفية	210,000	336,000	60.0	0.2
حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار	8,255,704	8,057,066	-2.4	3.9
الودائع الحكومية	23,700,967	10,530,812	-55.6	5.1
المطلوبات الأجنبية	4,594	122,749	2571.9	0.1
رأس المال والاحتياطيات	31,563,469	26,530,353	-15.9	12.9
المطلوبات الأخرى	5,053,169	3,191,408	-36.8	1.5
مجموع الموجودات أو المطلوبات	205,564,363	205,530,873	-0.02	100

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- * الديون الحكومية = السندات والحوالات الحكومية + القروض والسلف للدوائر الحكومية.
- ** الاحتياطي النقدي بضمنها التسهيلات المصرفية و حسابات المصارف لدى البنك المركزي بالدولار.

التطورات المصرفية

اتخذ البنك المركزي خلال عام 2023 عددًا من الإجراءات التي تنظم عمل المصارف وتعزز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات التي اتبعتها البنك خلال هذا العام:

1. أصدر البنك المركزي في 2023/7/18 بجلسته المرقمة (1638) قرار إلى المصارف العاملة في العراق بزيادة رأس مالها إلى ما لا يقل عن (400) مليار دينار عراقي وعلى ثلاث دفعات لغاية 2024/12/31 وكذلك زيادة رأس المال التشغيلي للمصارف الأجنبية العاملة في العراق بما لا يقل عن (60%) خلال مدة اقصاها 2023/12/31 .
2. أصدر البنك المركزي قرارًا بمنع استخدام البطاقات والمحافظ الالكترونية لغرض المضاربة والتداول بالعملة الرقمية بجميع انواعها مع ضرورة التزام المصارف المجازة كافة والمؤسسات المالية غير المصرفية وشركات الدفع الالكتروني في توعية الزبائن بمخاطرها واتخاذ كافة التدابير الإدارية والقانونية والفنية اللازمة لمنع هكذا نوع من المعاملات.
3. إصدار الإرشادات الخاصة بالمصارف المراسلة التي جاءت استكمالاً لجهود البنك المركزي العراقي في انشاء بنية تحتية رصينة في الداخل والخارج للتعامل مع المصارف والمؤسسات الدولية الرصينة فيما يخص مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وطرائق الامتثال لها وذلك بعد تحديث تعليمات نافذة بيع العملة الاجنبية وشرائها من أجل تعزيز شفافية العمليات المصرفية وأمانها بين المصارف المرسلة والمستلمة وكما يلي:

- توفير مصادر مرجعية موثوقة ودقيقة للمصارف المرسلة والمستلمة وكذلك توفير الارشادات اللازمة لتطوير خدماتها المالية وتحسين جودتها.
- تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك المراسلة.
- 4. ضوابط منح القروض المتناهية الصغر من قبل شركات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال وهي بمايلي:
- اتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة لمنح القرض منها الامتثال للقوانين والتعليمات النافذة وتزويد البنك المركزي بالتقارير والكشوفات حسب متطلباته واعتماد مبدأ الشفافية في منح القروض.
- للبنك المركزي الحق بإلغاء خدمة منح القروض متناهية الصغر وفقًا لما يراه مناسبًا.
- 5. استمرار مبادرة تمويل شراء وحدات توليد الطاقة من المصادر المتجددة، وايضًا مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مبادرة (4) ترليون دينار.

أولاً: هيكل القطاع المصرفي لعام 2023

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في العراق نهاية عام 2023 (70) مصرفًا، تتوزع على النحو الآتي:

- (7) مصارف حكومية، تتضمن (3) مصارف تجارية و(3) مصارف مختصة ومصرف إسلامي واحد.
- (63) مصرفًا خاصًا، تتضمن (28) مصرفًا إسلاميًا محليًا و(23) مصرفًا تجاريًا محليًا و(10) مصارف اجنبية و(2) مصارف إسلامية أجنبية.

ثانيًا: الوضع المالي للقطاع المصرفي

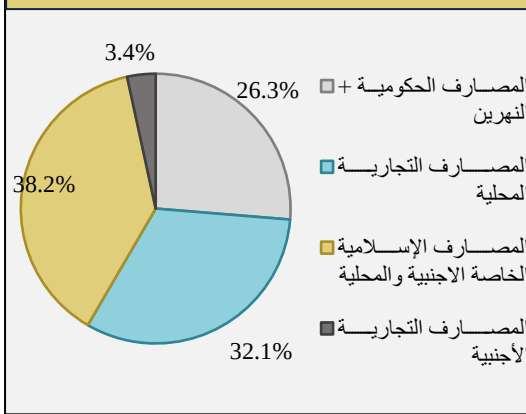
1. رؤوس أموال المصارف

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق خلال عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (6.7%) ليسجل مبلغاً قدره (19.1) ترليون دينار مقابل (17.9) ترليون دينار عام 2022، وترجع زيادة رأس المال إلى قرار البنك المركزي العراقي للمصارف الخاصة برفع رأس مالها إلى ما لا يقل عن (400) مليار دينار عراقي.

شكلت المصارف الخاصة النسبة الأكبر من رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق بنسبة (73.7%) التي بلغت (14.04) ترليون دينار عام 2023 وبنسبة زيادة (5.2%)، إذ بلغت نسبة مساهمة المصارف التجارية الأجنبية (3.4%) من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي، وبلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الإسلامية (الأجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الإسلامي (38.2%)، في حين بلغت مساهمة رؤوس أموال المصارف التجارية المحلية (32.1%) من إجمالي رأس المال للقطاع المصرفي.

وسجلت رؤوس أموال المصارف الحكومية التجارية والمختصة عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (11.1%) مقارنة بعام 2022 لتبلغ (5.01) ترليون دينار مقابل (4.51) ترليون دينار عام 2022 مشكّلة نسبة مساهمة بلغت (25.5%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، وتُعزى تلك الزيادة إلى رفع رأس مال المصرف الصناعي بنسبة (141%).

شكل (9) الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف العاملة في العراق عام 2023



2. الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (3.4%) عن مستواها المسجل عام 2022، إذ بلغت (133.5) ترليون دينار مقابل (129.1) ترليون دينار عام 2022، ويُعزى ذلك إلى استمرار تحسّن الأوضاع المالية والاقتصادية لعام 2023 مقارنة بعام 2022.

أ- تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب القطاع

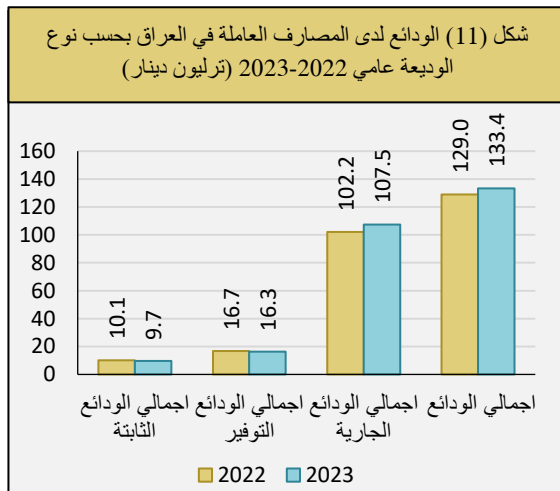
سجل رصيد ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً بلغت نسبته (2.9%) في عام 2023، إذ بلغ (56.6) ترليون دينار مقابل (55.0) ترليون دينار لعام 2022، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع الجارية للقطاع الخاص بنسبة (5.5%)، وتراجع كُلي من الودائع الثابتة و التوفير (1.5%)، (2%) على التوالي، ما زالت الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي ودائع القطاع الخاص لتشكّل نسبة (66.6%)، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية لتبلغ (28.8%) من إجمالي الودائع للقطاع الخاص على التوالي، في حين شكّلت الودائع الثابتة نسبة منخفضة بلغت (4.6%).

سجل رصيد ودائع قطاع المؤسسات العامة انخفاضاً في نموه بلغت نسبته (4.8%) ليبلغ (29.6) ترليون دينار عام 2023 مقابل (31.1)

الأخرى التي سجلت انخفاضاً في كُليّ من الودائع الثابتة والتوفير بنسبة (4.8%) و (2%) على التوالي في عام 2023.

أما على مستوى المساهمة فقد احتلت الودائع الجارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (80.5%) ويُعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص، في حين احتلت ودائع التوفير المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (12.2%).

واحتلت الودائع الثابتة المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (7.2%)، إذ نمت هذه الودائع لدى الحكومة المركزية بنسبة (6.1%) التي تشكّل نسبة (57.0%) من إجمالي الودائع الثابتة، على الرغم من انخفاضها في كُليّ من القطاع الخاص والمؤسسات العامة.

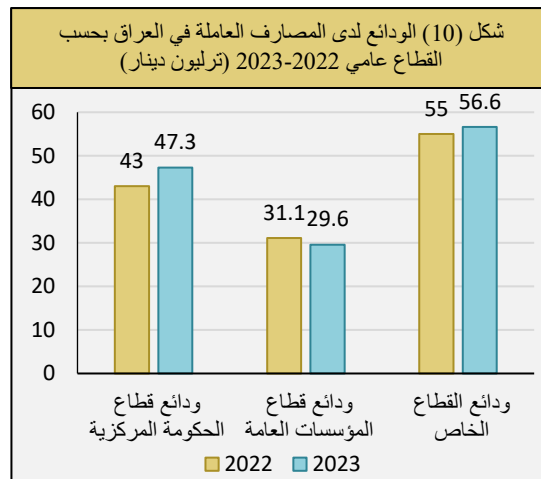


ج- تحليل هيكل إجمالي الودائع حسب المصارف

سجلت نسبة مساهمة ودائع المصارف الحكومية إلى إجمالي الودائع تراجعاً إلى (87.1%) مقارنة بالعام السابق، وذلك لإرتفاع نسبة مساهمة الودائع لدى المصارف الخاصة إلى (12.9%)، وبنسبة نمو بلغت (30.1%) وتفسر الزيادة في الحسابات الجارية لدى القطاع الخاص والحكومة المركزية، وكذلك الزيادة في الودائع الثابتة

ترليون دينار عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض رصيد الودائع الجارية بنسبة (2.5%) بوصفها المكوّن الأساسي لرصيد الودائع وبنسبة مساهمة بلغت (94.6%)، و سجلت كُليّ من ودائع التوفير والثابتة انخفاضاً بنسبة (8.7%) و (33.0%) على التوالي، وعلى النحو المبين في ملحق جدول (6).

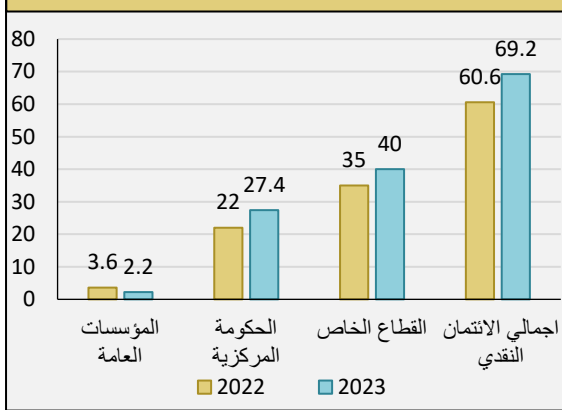
وسجل رصيد ودائع قطاع الحكومة المركزية ارتفاعاً بنسبة (10.0%) قياساً بالعام السابق ليبلغ (47.3) ترليون دينار عام 2023 مقابل (43.0) ترليون دينار للعام السابق، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في رصيد الودائع الجارية بنسبة (10.6%). و ارتفعت الودائع الثابتة بنسبة (6.1%)، وهذا الانخفاض لم يؤثر في ارتفاع رصيد الودائع لقطاع الحكومة المركزية لانخفاض نسبة مساهمتها بنسبة (11.6%) مقارنة برصيد الودائع الجارية التي تشكّل (88.4%) من إجمالي ودائع الحكومة المركزية.



ب- تحليل هيكل إجمالي الودائع بحسب النوع

سجل إجمالي الودائع الجارية للقطاع المصرفي ارتفاعاً بنسبة (5.13%) وبمبلغ قدره (107.5) ترليون دينار عام 2023، مقابل (102.2) ترليون دينار من العام السابق مقارنة بالودائع

شكل (12) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق بحسب القطاع عامي 2022-2023 (ترليون دينار)



- تحليل هيكل إجمالي الائتمان النقدي

الممنوح حسب النوع

استحوذت فقرة القروض والسلف على غالبية الائتمان الممنوح من المصارف العاملة في العراق لعام 2023، لتسجل ما نسبته (87.8%) من إجمالي رصيد الائتمان، تليها فقرة الديون متأخرة التسديد وبنسبة مساهمة بلغت (6.3%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، في حين أسهم رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (5.8%) من إجمالي رصيد الائتمان الممنوح، في حين أسهمت الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (0.1%)، ملحق جدول (7).

وبالانتقال إلى معدلات نمو الائتمان الممنوح بحسب التصنيف النوعي، إذ سجلت فقرة القروض والسلف ارتفاعاً في كُليٍّ من الحكومة المركزية والقطاع الخاص بنسبة (26.6%)، (17.2%) على التوالي، في حين انخفض نمو رصيد الديون المتأخرة التسديد بنسبة (0.41%) عن عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاضها في كُليٍّ من المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (0.8%) و (0.4%) على التوالي، نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية في البلاد وعمل القطاع الخاص، وانخفض رصيد الحسابات المكشوفة بنسبة (5.9%)، نتيجة

للمؤسسات العامة، ميل الجمهور نحو المصارف الخاصة، وتعكس نجاح جهود البنك المركزي لتشجيع المصارف على توسيع وتنويع خدماتها المالية والمصرفية لتعزيز الشمول المالي.

3. الائتمان المصرفي

سجل رصيد الائتمان المصرفي الممنوح من المصارف العاملة في العراق نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (14.3%) عن العام السابق ليصل إلى (69.3) ترليون دينار مقابل (60.6) ترليون دينار لعام 2022، وسجل الائتمان المصرفي نسبة (21.0%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وهذا يعني أنّ العمق المصرفي ما زال منخفضاً ولا يلبي حاجة الاقتصاد.

أ- الائتمان النقدي

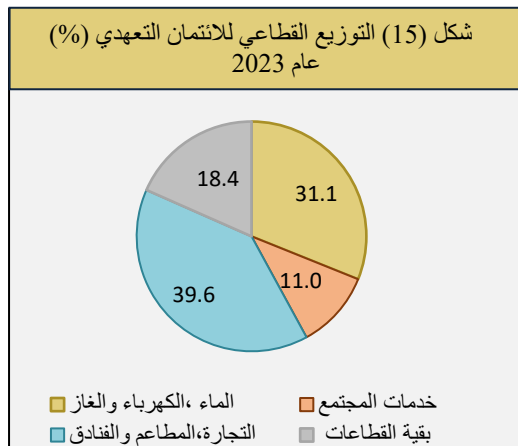
- تحليل هيكل الائتمان النقدي الممنوح حسب

الجهة المقترضة

احتل رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة إسهامه البالغة (57.1%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح، إذ ارتفع عام 2023 بنسبة (12.9%). واحتل الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (39.6%) من إجمالي الائتمان النقدي في عام 2023، وبمعدل نمو بلغ (24.9%) مقارنة بالعام السابق. وسجل الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة انخفاضاً بنسبة (37%) عن العام السابق مع تراجع نسبة مساهمته من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح.

ب- الائتمان التعهدي

وفيما يخص الائتمان التعهدي الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2023 فقد سجل انخفاضاً نسبته (13.1%) عن العام السابق ليبلغ ما مقداره (26.4) ترليون دينار مقابل (30.4) ترليون دينار عام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض الاعتمادات بنسبة (10.7%) التي شكّلت النسبة الأكبر من إجمالي الائتمان التعهدي لتبلغ (67.1%) يليها انخفاض بنسبة (18%) في خطابات الضمان التي شكّلت (34.7%) من إجمالي الائتمان التعهدي. وقد تصدرت المؤسسات العامة المرتبة الأولى من إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح بنسبة (44.8%)، يليه القطاع الخاص ليسجل المرتبة الثانية وبنسبة (37.2%)، في حين احتلت الحكومة المركزية المرتبة الثالثة من إجمالي الائتمان التعهدي وبنسبة (18%)، على النحو المبين في ملحق جدول (8).

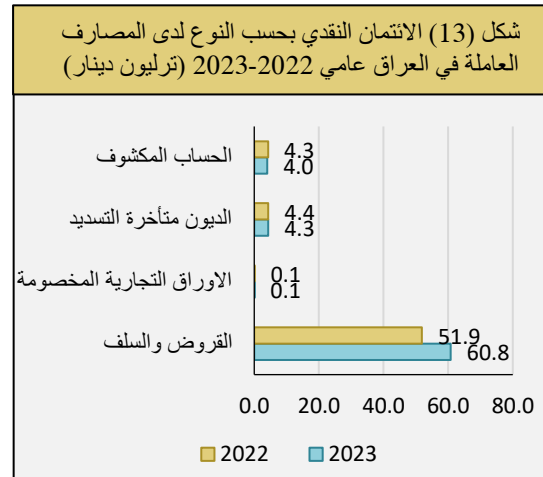


ج- التوزيع القطاعي للائتمان

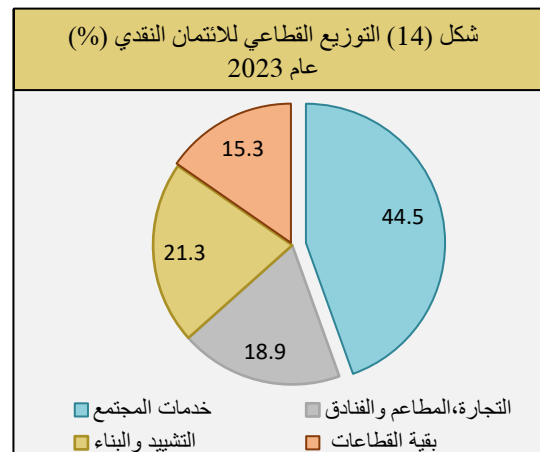
التوزيع القطاعي للائتمان النقدي

سجل قطاع الماء والكهرباء أعلى نسبة مساهمة في السحب على المكشوف لتبلغ (41.0%) من إجمالي السحب على المكشوف، وجاء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بالمرتبة الثانية لتبلغ

انخفاضها في القطاع الخاص بنسبة (10.4%) التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي رصيد الحسابات المكشوفة، يليها انخفاض فقرة الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (3.8%)، على الرغم من ارتفاعها لدى القطاع الخاص بنسبة (28.8%) في عام 2023.



أما فيما يخص الائتمان الممنوح بحسب نوع المصرف، فقد احتلت المصارف الحكومية النسبة الأكبر لتشكل ما نسبته (84.3%) من إجمالي الائتمان الممنوح، في حين احتلت المصارف الخاصة (15.7%) فقط من إجمالي الائتمان الممنوح ويرجع ذلك إلى استحواذ المصارف الحكومية على نسبة كبيرة من الودائع إلى جانب قروض توظيف الرواتب التي ييسر عملية حصول الأفراد على الائتمان.



قطاع الزراعة أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.04%).

مما تقدم، نلاحظ أن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع خدمات المجتمع يستحوذ على أغلب الائتمان سواء النقدي أم التعهدي، وفي الوقت نفسه يُعدُّ قطاع التجارة من أكثر القطاعات المتأخرة في التسديد.

ثالثاً: الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في العراق

سجّلت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في العراق لعام 2023 تحسُّناً في أداء المصارف من خلال الموجودات (المطلوبات)، إذ إرتفعت بنسبة (2.5%) قياساً بالعام السابق لتصل إلى (190) ترليون دينار مقابل (185.4) ترليون دينار في نهاية عام 2022، وعلى النحو المبين في جدول (15). ويُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في جميع مكونات جانب الموجودات باستثناء الموجودات الأجنبية والموجودات الأخرى، بالمقابل ارتفعت بعض مكونات جانب المطلوبات باستثناء ودائع التوفير والثابتة والمطلوبات الأجنبية والمطلوبات الأخرى. فيما يلي تحليل لأهم التطورات الحاصلة في الميزانيات العمومية للمصارف التجارية لعام 2023.

جانب الموجودات

- سجّل جانب الموجودات الأجنبية التي تتضمن (الاستثمارات الأجنبية للمصارف التجارية وأرصدها المدينة لدى المصارف التجارية خارج العراق + نقد أجنبي) انخفاضاً بلغت نسبته (22.4%) قياساً بالعام السابق لتصل إلى (33.2) ترليون دينار في عام 2023 مقارنة بعام 2022 البالغة (42.8) ترليون

(39.7%)، في حين سجّلت بقية القطاعات (19.3%) من إجمالي السحب على المكشوف.

احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأولى فيما يخص الأوراق التجارية المخصومة وبنسبة (50.4%)، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (43.2%)، في حين شكّلت بقية القطاعات (6.4%).

احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الأولى في القروض والسلف ليلغ (49.7%) تلاه قطاع التشييد والبناء (23.3%) واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثالثة وبنسبة مساهمة بلغت (15.4%)، في حين شكّلت بقية القطاعات نسبة (11.6%).

أمّا فيما يخص الديون المتأخرة التسديد، فقد احتل قطاع تجارة المطاعم والفنادق المرتبة الأولى وبنسبة مساهمة بلغت (47.5%) تلاه قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (16.4%)، في حين احتل قطاع التشييد والبناء المرتبة الثالثة بنسبة (7.1%) وبقيّة القطاعات بنسبة (29%).

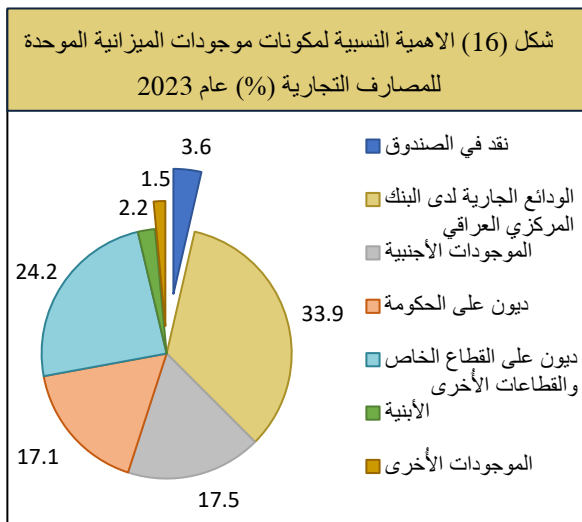
التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي

احتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في خطابات الضمان وبنسبة مساهمة بلغت (39.7%)، في حين احتل قطاع خدمات المجتمع المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (17.9%)، في حين احتل قطاع الزراعة والصيد أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.1%).

سجّل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق أكبر نسبة مساهمة في الاعتمادات لتبلغ (39.5%)، واحتل قطاع الماء والكهرباء والغاز المرتبة الثانية ليشكّل نسبة مساهمة بلغت (38.4%)، في حين احتل

- سجّلت فقرة الموجودات الأخرى انخفاضاً بنسبة (36.6%) لتصل إلى (2.8) ترليون دينار مقابل (4.4) ترليون دينار في نهاية عام 2022.

أما نسب المساهمة، فقد سجّلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي نسبة مساهمة بلغت (33.9%) تليها فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى و بنسبة مساهمة بلغت (24.2%)، في حين سجّلت فقرة الموجودات الأجنبية نسبة مساهمة بلغت (17.5%) من مجموع الموجودات، أما فقرة الديون على الحكومة فبلغت نسبة مساهمة (17.1%).



جانب المطلوبات (مصادر أموال المصارف)

ارتفعت فقرة الودائع الجارية بنسبة (1.3%) لتبلغ (60.9) ترليون دينار مقارنة بـ (60.1) ترليون دينار نهاية عام 2022، ويرجع ذلك إلى فتح حسابات للودائع الجارية، بسبب زيادة حسابات التوظيف من ناحية، وإلى زيادة المبادرات الممنوحة من البنك المركزي التي تتطلب فتح حساب جاري خاص بالزبون من أجل إيداع مبلغ القرض حتى يستفيد الزبون من القرض، من ناحية أخرى. وسجّلت المطلوبات الأخرى انخفاضاً بلغت نسبته (5.1%).

دينار، نتيجة انخفاض رصيد العملات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة (22.4%).

- ارتفعت فقرة النقد في الصندوق الذي تحتفظ به المصارف في خزائنها لتلبية طلبات السحب اليومية والاحتياجات الأخرى المختلفة بنسبة (24.1%) لتصل إلى (6.9) ترليون دينار مقارنة بـ (5.5) ترليون دينار لعام 2022.

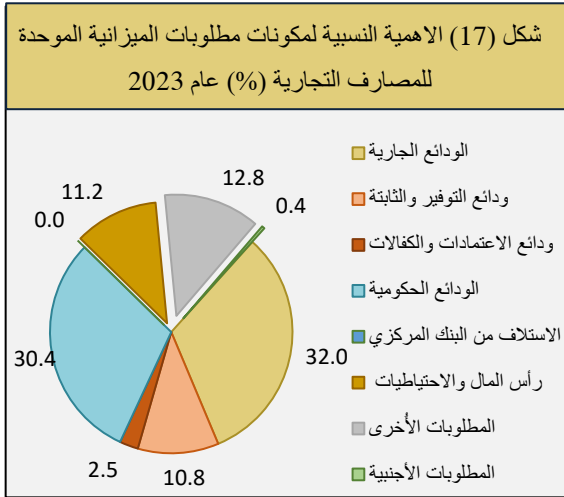
- سجّلت فقرة الودائع الجارية لدى البنك المركزي ارتفاعاً بنسبة (8.5%) ليصل إلى (64.4) ترليون دينار مقارنة بـ (59.4) ترليون دينار نهاية عام 2022، ويأتي ذلك نتيجة زيادة ودائع الحكومة المركزية والقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في العراق.

- ارتفعت فقرة الديون على الحكومة بنسبة (21.2%) والبالغة (32.5) ترليون دينار مقابل (26.8) ترليون دينار نهاية عام 2022، نتيجة زيادة القروض والسلف.

- ارتفعت فقرة الديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى بنسبة بلغت (7.5%) لتصل إلى (46) ترليون دينار مقابل (42.8) ترليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة نمو القروض والسلف الممنوحة للأفراد، بسبب استمرار المصارف في توظيف الرواتب التي تعتبر أفضل ضمان للمصارف، فضلاً عن استمرار المبادرات الإقراضية للبنك المركزي العراقي.

- ارتفاع فقرة الأبنية التي هي جزء من موجودات القطاع المصرفي الثابتة وبنسبة بلغت (14.1%) لتسجل (4.2) ترليون دينار مقابل (3.7) ترليون دينار في نهاية عام 2022، نتيجة إعادة تقييم الأبنية.

أما نسب المساهمة، فقد سجّلت الودائع الجارية أعلى نسبة مساهمة (32.0%)، وسجلت فترة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية نسبة مساهمة بلغت (30.4%)، أما المطلوبات الأخرى فقد سجلت نسبة مساهمة بلغت (12.8%)، أما فترة رأس المال والاحتياطيات فقد سجّلت (11.2%).



أما فترة الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية فقد سجّلت ارتفاعاً بنسبة (7.2%) لتسجل (57.7) ترليون دينار مقابل (53.8) ترليون دينار نهاية عام 2022، وسجّلت ودائع التوفير والثابتة انخفاضاً بنسبة (5.3%) لتصل إلى (20.5) ترليون دينار مقابل (21.6) ترليون دينار لعام 2022، وهذا يدل على زيادة رغبة الجمهور في إيداع أموالهم لدى المصارف، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية على الودائع عام 2023، وارتفعت ودائع الاعتمادات والكفالات بنسبة (5.8%) لتصل إلى (4.7) ترليون دينار مقابل (4.5) ترليون دينار نهاية عام 2022، ويعود ذلك إلى زيادة استيرادات القطاع الخاص. وسجّلت المطلوبات الأجنبية انخفاضاً بلغت نسبته (9.2%) لتصل إلى (0.73) ترليون دينار مقابل (0.80) ترليون دينار في عام 2022.

جدول (15) الميزانية الموحدة للمصارف التجارية عامي 2022-2023				
(مليون دينار)				
الاهمية النسبية %	معدل النمو %	2023	2022	الفقرات
				الموجودات
3.6	24.1	6,859,898	5,529,826	نقد في الصندوق
33.9	8.5	64,426,729	59,375,867	الودائع الجارية لدى البنك المركزي العراقي
17.5	-22.4	33,222,502	42,803,804	الموجودات الأجنبية
17.1	21.2	32,472,188	26,798,167	ديون على الحكومة
24.2	7.5	45,996,562	42,777,213	ديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى
2.2	14.1	4,224,563	3,703,707	الأبنية
1.5	-36.6	2,767,085	4,361,902	الموجودات الأخرى
100.0	2.5	189,969,527	185,350,486	مجموع الموجودات أو المطلوبات
				المطلوبات
32.0	1.3	60,896,908	60,095,508	الودائع الجارية
10.8	-5.3	20,489,033	21,639,729	ودائع التوفير والثابتة
2.5	5.8	4,716,142	4,458,488	ودائع الاعتمادات والكفالات
30.4	7.2	57,721,391	53,840,396	الودائع الحكومية
0.4	-9.2	726,715	800,488	المطلوبات الأجنبية
0.0		0	0	الاستلاف من البنك المركزي
11.2	11.6	21,193,485	18,988,640	رأس المال والاحتياطيات
12.8	-5.1	24,225,853	25,527,237	المطلوبات الأخرى

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

تؤدي السياسة المالية في العراق دورًا هامًا في تحريك النشاط الاقتصادي للبلد وذلك عبر أداة الموازنة العامة، حيث شهدت أعوام تأخر إقرار موازنات (2014-2020-2021) تباطؤ في حركة النشاط الاقتصادي.

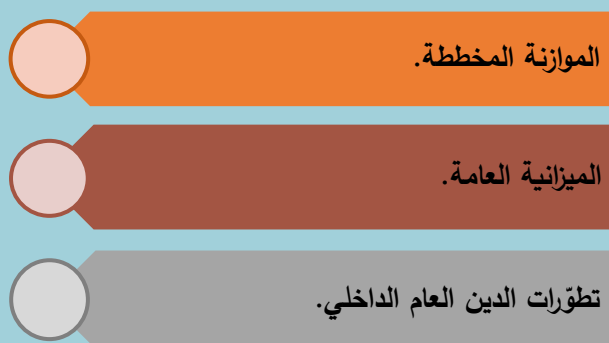
شهد منتصف عام 2023 إقرار موازنة متوسطة الأجل للسنوات (2023-2024-2025) وهي الاضخم في تاريخ العراق، والتي تعد بمثابة خطة متوسطة الأجل قابلة للتعديل، وذلك وفق التطورات المستجدة خلال أعوام إقرار الموازنة العامة، مثل صدمات أسعار النفط والتي تؤثر بشكل كبير على الإيراد العام ومن ثم العجز أو الفائض الفعلي. اعتمدت هذه الموازنة على التمويل الداخلي بشكل كبير في سد فجوة التمويل البالغة (64.4) ترليون دينار.

سيتناول التقرير في هذا الفصل الموازنة المخططة والميزانية العامة وتطورات الدين العام الداخلي.



الفصل الرابع

تطورات قطاع المالية العامة Public Finance Sector Developments



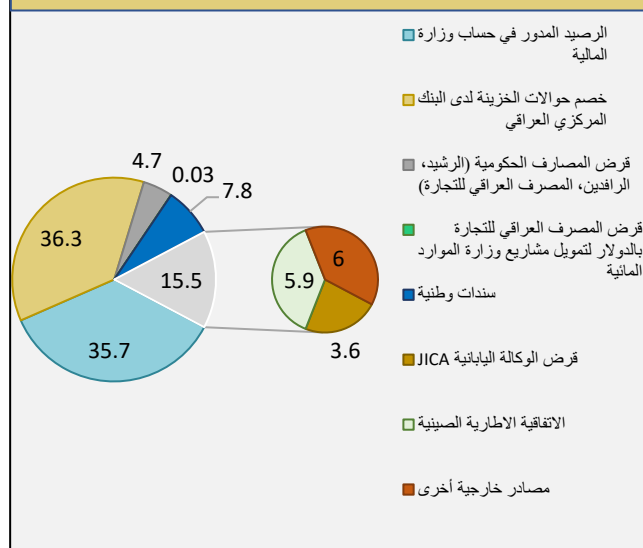
قطاع المالية العامة

ج- العجز

سجلت موازنة عام 2023 عجزاً مخططاً بمبلغ (64.4) ترليون دينار والذي يغطي من الوفرة المتحققة من زيادة اسعار بيع النفط الخام المصدر، أو زيادة صادرات النفط الخام عن المخمة، أو الاقتراض الداخلي والخارجي ومن الرصيد المدور في حساب وزارة المالية الاتحادية والبالغ (23) ترليون دينار لعام 2022.

قُدرت فقرة خصم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (36.3%) في حين بلغت نسبة المبلغ المدور في حساب وزارة المالية (35.7%)، ويتضح من الشكل أن التمويل الداخلي كان بنسبة أعلى من التمويل الخارجي، إذ بلغت نسبة مساهمة التمويل الداخلي¹ (84.5%).

شكل (18) نسب المساهمة المقدرة في تمويل الفجوة المالية (العجز) للموازنة العامة عام 2023 (%)



- بالاعتماد على: قانون رقم (13) لسنة 2023 "الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (2023 - 2024 - 2025)".

وطنية + قرض المصرف العراقي بالدولار لتمويل مشاريع وزارة الموارد المائية.

أولاً: الموازنة المخططة

تُعد الموازنة العامة منهاج الحكومة المالي لسنة مقبلة يتضمن تقديرات المصروفات والإيرادات الحكومية لتسيير فعاليات الحكومة وبلوغ مقاصدها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ يجري تحضيرها من السلطة التنفيذية وتصبح قابلة للتنفيذ بعد إقرارها من السلطة التشريعية.

أ- الإيرادات

قُدرت إيرادات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2023 بمقدار (134.6) ترليون دينار، حيث احتسبت الإيرادات المخمة من تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر (70) دولار للبرميل الواحد ومعدل تصدير قدره (3.5) مليون برميل يوميًا بضمنها (400) ألف برميل عن كميات النفط الخام المنتج في إقليم كردستان على أساس سعر صرف (1300) دينار لكل دولار. وقُدرت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في مجموع الإيرادات (87.1%)، مقابل (6.8%) للإيرادات الضريبية والمتبقي من الإيرادات غير الضريبية.

ب- النفقات

قُدرت نفقات الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2023 بمقدار (198.9) ترليون دينار، حيث قُدرت نسبة النفقات التشغيلية (67%)، في حين قُدرت المديونية بنسبة (6.4%)، والبرامج الخاصة بنسبة (1.8%) والنفقات الرأسمالية بنسبة (24.8%).

¹ التمويل الداخلي = الرصيد المدور في حساب وزارة المالية + خصم حوالات لدى البنك المركزي العراقي + قروض المصارف الحكومية (الرصيد، الرافدين، المصرف العراقي للتجارة) + سندات

الإيرادات لتبلغ نسبة إسهامها (90.9%) وبمبلغ قدره (124.4) ترليون دينار، وبنسبة انخفاض بلغت (19%)، من جانب آخر، انخفضت كُلياً من الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج (12.6%) والإيرادات التحويلية بنسبة (220.9%).

بالمقابل ارتفعت كُلياً من الضرائب على الدخل والثروات بنسبة (77.2%) ويعزى ذلك انخفاض التهرب الضريبي وإلى ارتفاع عدد الموظفين الحكوميين في هذا العام ولأنّ الضريبة على رواتب موظفي الحكومة تشكّل النسبة الأكبر من هذه الضرائب.

كما ارتفعت الإيرادات الأخرى بنسبة (204.1%) والرسوم، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الإيرادات الرأسمالية بنسبة (4.2%)، (165.5%)، (69.6%) مقارنة بالعام السابق.

ونلاحظ أيضاً أنّ الإيرادات النفطية ما زالت هي المهيمنة على الإيرادات العامة وبنسبة مرتفعة جداً قياساً بباقي الإيرادات، في حين ما زالت الضرائب بكل أشكالها تشكّل نسبة متدنية تبلغ (4.3%)، مما يتطلب العمل على توسيع قاعدة الإيرادات العامة من خلال أتمتة الجهاز الضريبي والجبائية الإلكترونية لتعبئة الموارد المالية العامة.

إطار (3)

أقر العراق في 15 حزيران 2023 مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات (2023-2024) بعد أن تعطلت لعام ونصف، حيث قُدرت إجمالي الإيرادات العامة بـ(134.5) ترليون دينار، وإجمالي النفقات العامة بـ(198.9) ترليون دينار، وبإجمالي عجز مخطط بلغ (64.3) ترليون دينار.

وتشكل الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي نسبة (60.4%) من الدين الداخلي عام 2023، وهو ما يفسر الاعتماد الكبير لفجوة تمويل موازنة 2023 على الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي وبنسبة (36.3%) وبالتالي سيشكل ذلك ضغط على هذا البند خلال عامي 2024-2025.

ثانياً: الميزانية العامة

سجلت الميزانية العامة لعام 2023 عجزاً فعلياً قدره (6.8) ترليون دينار مقابل فائضاً قدره (44.7) ترليون دينار لعام 2022. وبما ان الموازنة العامة الاتحادية قد تأخر إقرارها لغاية حزيران 2023، فان الصرف يتم بنسبة (12\1) (واحد\اثني عشر) فما دون من إجمالي المصروفات الفعلية للنفقات الجارية للسنة المالية السابقة بعد استبعاد المصروفات غير المتكررة على أساس شهري ولحين التصديق على الموازنة العامة الاتحادية.

جدول (16) تطوّر الإيراد والإنفاق العام (الفعلي) للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023 (مليار دينار)		
2023	2022	الأبواب
135,681.3	161,697.4	الإيراد العام (الفعلي)
-16.1		معدل النمو %
142,435.6	116,959.6	الإنفاق العام (الفعلي)*
21.8		معدل النمو %

- المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.
- *لا تتضمن تسديدات (الالتزامات الحكومية).

أ- الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة لعام 2023 انخفاضاً بلغت نسبته (16.1%) لتبلغ (135.7) ترليون دينار مقابل (161.7) ترليون دينار لعام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، إذ تشكّل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي

جدول (17) مكوّنات إيرادات الميزانية العامة للدولة (فعلي) عامي 2022-2023 (مليار دينار)				
أبواب الإيرادات	2022	2023	نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات العامة %
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	153,623.3	124,428.7	-19.0	90.9
الضرائب على الدخل والثروات	2,778.1	4,923.1	77.2	3.6
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	1,133.3	990.1	-12.6	0.7
إيرادات أخرى	1,124.3	3,419.4	204.1	2.5
الإيرادات التحويلية	1,041.7	-1,259.3	-220.9	-
الرسوم	1,257.9	1,310.8	4.2	1.0
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	641.4	1,703.2	165.5	1.2
الإيرادات الرأسمالية	97.4	165.2	69.6	0.1
المجموع الكلي للإيرادات	161,697.4	135,681.2	-16.1	100
الإيرادات بعد استبعاد الإيرادات التحويلية	160,655.7	136,940.6		

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

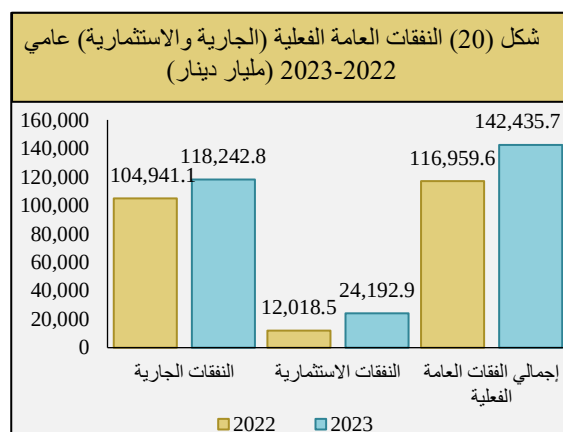
البيانات أولية قابلة للتعديل.

تم احتساب نسبة المساهمة بعد استبعاد الإيرادات التحويلية.

جدول (18) النفقات العامة الفعلية (الجارية والاستثمارية) عامي 2022-2023 (مليار دينار)			
النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	إجمالي النفقات العامة الفعلية
2022	104,941.1	12,018.5	116,959.6
2023	118,242.8	24,192.9	142,435.7
نسبة التغير %	12.7	101.3	21.8
نسبة المساهمة في إجمالي النفقات العامة	83	17	100

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

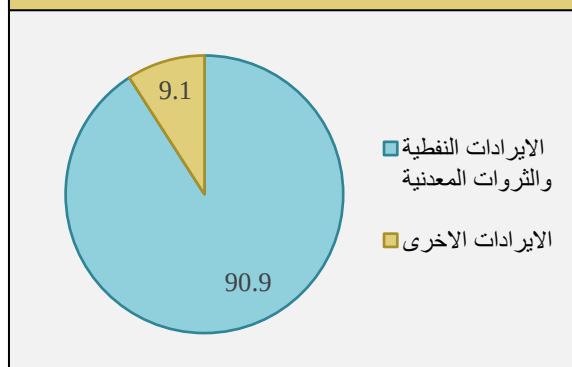
البيانات أولية قابلة للتعديل.



1. النفقات الجارية

سجلت النفقات الجارية في عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (12.7%) لتبلغ (118.2) ترليون دينار مقابل (104.9) ترليون دينار لعام 2022 مشكلاً نسبة (35.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع جميع

شكل (19) نسب مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى في الإيرادات العامة (%) عام 2023



ب- النفقات العامة

سجلت النفقات العامة الفعلية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2023 بنسبة (21.8%) ليلغ (142.4) ترليون دينار مقابل (117.0) ترليون دينار في عام 2022 مشكلاً ما نسبته (42.9%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع النفقات (الجارية) بنسبة (12.7%) والنفقات الاستثمارية بنسبة (101.3%) بالرغم انخفاض الإيرادات العامة بنسبة (16.1%) قياساً بالعام 2022، وعلى النحو المبين في جدول (18). وتشكّل النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة لتبلغ نسبتها (83.0%) في حين بلغت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية (17.0%) من إجمالي النفقات العامة.

نسبة نمو بلغت (0.8%)، نتيجة العمليات التدقيقية على المشمولين بالرعاية الاجتماعية، وعلى النحو المبين في جدول (19).
أما على مستوى نسبة المساهمة فقد سجلت تعويضات الموظفين النسبة الأكبر من إجمالي النفقات الجارية لتبلغ (39.9%) تليها الرعاية الاجتماعية بنسبة (21.1%) واحتلت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين المرتبة الثالثة بنسبة (17.2%)، في حين سجلت الفقرات الأخرى النسبة المتبقية البالغة (21.8%).

مكونات النفقات الجارية باستثناء المستلزمات السلعية والتي انخفضت بنسبة (18.8%) وصيانة الموجودات بنسبة (5.0%) على التوالي. حيث ارتفعت تعويضات العاملين بنسبة (8.3%) نتيجة دفع أجور موظفي العقود ورواتب المتعنيين الجدد، وقرار مجلس الوزراء بزيادة رواتب المتقاعدين بمبلغ (100) ألف دينار، كذلك ارتفعت فقرة المنح والإعانات وخدمة الدين بنسبة (81.1%) نتيجة إطلاق منحة تعويضية للسجناء السياسيين، إلى جانب تسديد جزء من فوائد الدين العام، في حين سجلت الرعاية الاجتماعية أقل

جدول (19) النفقات الجارية للميزانية العامة للدولة (فعلية) عامي 2022-2023 (مليار دينار)				
أبواب الصرف	المبالغ		نسبة التغير %	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الجارية %
	2023	2022		
تعويضات الموظفين	47,216.8	43,614.0	8.3	39.9
المنح والإعانات وخدمة الدين	20,369.8	11,245.9	81.1	17.2
الرعاية الاجتماعية	24,988.4	24,783.5	0.8	21.1
المستلزمات السلعية	11,630.2	14,320.9	-18.8	9.8
البرامج الخاصة	1,060.8	859.9	23.4	0.9
المستلزمات الخدمية	1,899.6	1,142.1	66.3	1.6
صيانة الموجودات	582.5	613.4	-5.0	0.5
النفقات الرأسمالية	645.0	261.4	146.7	0.5
الالتزامات والمساهمات	83.7	40.2	108.0	0.1
المديونية (خدمة الدين)	9,766.1	8,059.7	21.2	8.3
المجموع	118,242.90	104,941.00	12.7	100

- المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة.

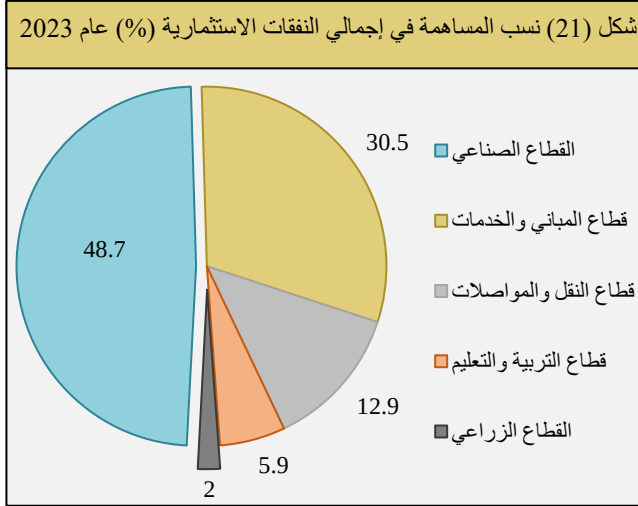
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

2. النفقات الاستثمارية

سجلت النفقات الاستثمارية خلال عام 2023 ارتفاعاً بلغت نسبته (101.3%) لتبلغ (24.2) ترليون دينار مقابل (12.0) ترليون دينار عام 2022، لتسجل ما نسبته (7.3%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويُعزى هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع النفقات الاستثمارية لجميع القطاعات (عدا قطاع النقل والمواصلات)، وذلك بعد إقرار الموازنة العامة، حيث بلغ نمو النفقات

الاستثمارية قبل إقرار الموازنة العامة (قبل شهر تموز) (58.3%) في حين بلغ نموه بعد إقرار الموازنة العامة (121.3%)، وهو ما يوضح أثر إقرار الموازنة العامة في زيادة النفقات الاستثمارية. سجل القطاع الصناعي أعلى معدل نمو بلغ (388.7%)، وذلك بعد إقرار الموازنة العامة، حيث بلغ نمو هذا القطاع قبل إقرار الموازنة العامة (قبل شهر تموز) (28.7%) في حين بلغ نموه بعد إقرار الموازنة العامة (483.5%)، وهذا يُعد

ما يشير إلى إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الصناعي، في حين احتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثالثة بنسبة (12.9%) يليه كل من قطاع التربية والتعليم والقطاع الزراعي بنسبة (5.9%)، (2.0%) على التوالي، على النحو المبين في جدول (20).



مؤشراً إيجابياً نحو التوجه الحكومي لتنمية القطاع الصناعي والذي يمكن أن يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الناتج الكلي خلال الأعوام القادمة، ومن ثم سترتفع الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات.

ونما قطاع المباني والخدمات بنسبة (40.1%) بعد قيام الحكومة بعدد من المشاريع الخدمية، أبرزها مشاريع فك الاختناقات المرورية. في حين انخفض قطاع النقل والمواصلات بنسبة (3.3%). وعلى مستوى نسب المساهمة، فقد استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة، إذ سجل مساهمة بلغت نسبتها (48.7%) بعد أن كان قطاع المباني والخدمات يستحوذ على أعلى نسبة تخصيص من إجمالي النفقات الاستثمارية عام 2022، والذي جاء ثانياً بنسبة (30.5%)، وهو

جدول (20) النفقات الاستثمارية للميزانية العامة للدولة عامي 2022-2023 (مليار دينار)				
القطاعات	2022	2023	نسبة التغير (%)	نسبة المساهمة في إجمالي النفقات الاستثمارية (%) لعام 2023
القطاع الصناعي	2,412.3	11,788.8	388.7	48.7
قطاع المباني والخدمات	5,265.7	7,379.1	40.1	30.5
قطاع النقل والمواصلات	3,231.6	3,126.3	-3.3	12.9
قطاع التربية والتعليم	738.0	1,410.6	91.1	5.9
القطاع الزراعي	370.9	488.1	31.6	2.0
المجموع	12,018.5	24,192.9	101.3	100

المصدر: وزارة المالية/ دائرة المحاسبة.
البيانات أولية قابلة للتعديل.

ثانياً: تطورات الدين العام الداخلي

يعد الدين الداخلي عاملاً حاسماً، خاصة بالنسبة للدول ذات الترتيب الائتماني المنخفض، حيث تختار العديد من الدول الحصول على الأموال من خلال أشكال مختلفة من أدوات الدين الداخلي، مثل التحويلات والسندات، لتغطية جزء كبير من عجز الميزانية الوطنية.

سجل الدين العام الداخلي نهاية عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (1.5%)، ليصل إلى (70,557.5) مليار دينار، مقابل (69,495.7) مليار دينار في عام 2022، يعزى ذلك إلى طرح سندات إعمار إلى جانب ارتفاع قروض المؤسسات المالية الحكومية لدعم الإنفاق العام، مما أدى إلى تحول هيكل ديون وزارة المالية نحو السندات، كما تم إصدار سندات إعمار جديدة واسترداد بعض سندات المقاولين والمزارعين، كما موضح في الجدول (21).

حوالات وزارة المالية

أ- حوالات وزارة المالية خارج الميزان

سجلت حوالات وزارة المالية خارج الميزان انخفاضاً خلال عام 2023 بنسبة (4.7%) نتيجة انخفاض رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي)، إذ سجل رصيد الدين القائم لحوالات الخزينة (الاحتياطي الإلزامي) انخفاضاً في نهاية 2023 بنسبة (7.3%)، ليبلغ (3,346.0) مليار دينار في عام 2023 مقابل (3,607.9) مليار دينار نهاية عام 2022، وانخفض قرض TBI بنسبة (14.9%) خلال هذا العام ليبلغ (1,760.5) مليار دينار، مع انخفاض في رصيد الدين القائم للحوالات المخصصة في السوق الثانوي من

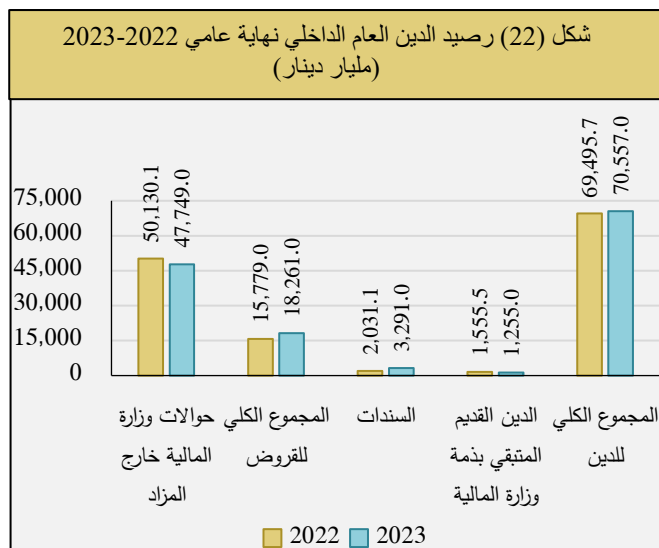
البنك المركزي في عام 2023 قياساً بالعام 2022 ليبلغ (42,643.1) مليار دينار.

ب- القروض

شهد قطاع القروض ارتفاعاً بنسبة (15.7%) في عام 2023 بإجمالي (18,261.2) مليار دينار مقارنة بـ (15,779) مليار دينار في عام 2022.

القطاعات المكونة للقروض هي كما يأتي:

كان هناك ارتفاع طفيف في قروض شركات التمويل الذاتي التي تلبي رواتب موظفيها خلال المدة (2010-2014) في عام 2023، حيث بلغت (8,088.3) مليار دينار مقابل (8,160.7) مليار دينار مقارنة بعام 2022 ولوحظ انخفاض في بند القروض الممنوحة في عام 2020، حيث بلغ (5,622.5) بنهاية عام 2023 مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ (6,017.5) مليار دينار. كما لوحظ انخفاض في مبالغ القروض للمشاريع ذات التمويل الذاتي في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2014، حيث بلغت (545.5) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق الذي بلغ (606.5) مليار دينار كما انخفضت القروض الدولارية للمصرف العراقي للتجارة لمشروع مياه السماوة بنسبة (17.6%) في عام 2023، لتصل إلى (419.5) مليار دينار عام 2023 مقابل (509) مليار دينار للعام السابق، وأدى ظهور بند القروض المقدمة لوزارة الزراعة في عام 2010 بقيمة (218.7) مليار دينار و بند قروض المصارف الحكومية بقيمة (3,000) مليار دينار إلى ارتفاع نسبة القروض العامة عام 2023.



ج- السندات

ارتفعت مبالغ السندات المباعة (سندات مستحقات المقاولين، وسندات بناء) بنسبة 62% عام 2023 لتبلغ (3,291,0) مليار دينار مقابل (2,031.1) مليار دينار عام 2022 ويعزى ذلك إلى طرح سندات جديدة (سندات اعمار) وبلغت (2,999,9) مليار دينار وبالمقابل انخفضت سندات الخزينة بنسبة 78.1% بسبب تسديدات وزارة المالية لعام 2023.

جدول (21) تطورات الدين العام الداخلي عامي 2022-2023 (مليار دينار)			
معدل نمو الدين الداخلي %	رصيد الدين القائم نهاية عام 2023	رصيد الدين القائم نهاية عام 2022	التفاصيل
—	—	—	مزادات حوالات الخزينة (364) يومًا.
-19.3	1,255.5	1,555.5	الدين القديم المتبقي بذمة وزارة المالية.
-4.7	47,749.6	50,130.1	حوالات وزارة المالية خارج المزا.
-14.9	1,760.5	2,069.8	- قرض مصرف TBI.
-7.3	3,346.0	3,607.9	- حوالات الاحتياطي الإلزامي.
-4.1	42,643.1	44,452.4	- الحوالات المشتراة من البنك المركزي في السوق الثانوية.
—	—	—	- الحوالات المخصصة من مصرف الرافدين.
62.0	3,291.0	2,031.1	السندات
—	2,999.9	—	- التسليم الآجل (سندات اعمار).
—	—	—	- السندات الوطنية.
-87.1	251.9	1,948.8	- سندات الفلاحين/ سندات بناء.
-99.9	39.2	82,357	- سندات مستحقات المقاولين.
15.7	18,261.2	15,779	المجموع الكلي للقروض
-17.6	419.5	509	- قرض المصرف العراقي للتجارة بعملة الدولار مشروع ماء السماوة.
-10.1	545.5	606.5	- قرض مشاريع المديرية الممولة ذاتيًا في وزارة الكهرباء بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لعام 2014.
-24.5	366.5	485.3	- قرض من المصرف العراقي للتجارة لتمويل وزارتي التجارة والزراعة.
—	218.7	—	- قروض ممنوحة إلى وزارة الزراعة بضمان وزارة المالية 2010.
-0.9	8,088.3	8,160.7	- قرض شركات التمويل الذاتي عن دفع رواتب منتسبيها لعام 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.
-6.6	5,622.5	6,017.5	- القروض الممنوحة خلال عام 2020.
—	3,000	—	- قروض المصارف الحكومية.
1.5	70,557.5	69,495.7	مجموع للدين العام الداخلي

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

يُشكّل القطاع الخارجي المرآة الحقيقية لاقتصاد البلد، فضلاً عن تضمينه ميزان المدفوعات بكافة فقراته وما يتضمن هذا الفصل من إيضاح للقطاع الخارجي لخلق حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق، ويعتمد العراق بشكل كبير على صادرات النفط الخام إلى جانب الاعتماد على الاستيرادات لتغطية الاحتياجات السلعية، والذي ينعكس في درجة الانكشاف الاقتصادي، اذ يتركز حجم التبادلات التجارية مع الدول الآسيوية.

يتناول هذا الفصل حجم التجارة الخارجية للعراق عامي 2022-2023 فضلاً عن اهم الشركاء التجاريين للعراق من حيث الصادرات والاستيرادات، ومن ثم الدخول إلى التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات، وبعد ذلك يتم تحليل ميزان المدفوعات عام 2023.



الفصل الخامس
تطورات القطاع الخارجي
وميزان المدفوعات العراقي

Developments of
External Sector and
Iraqi Balance of
Payments

القطاع الخارجي

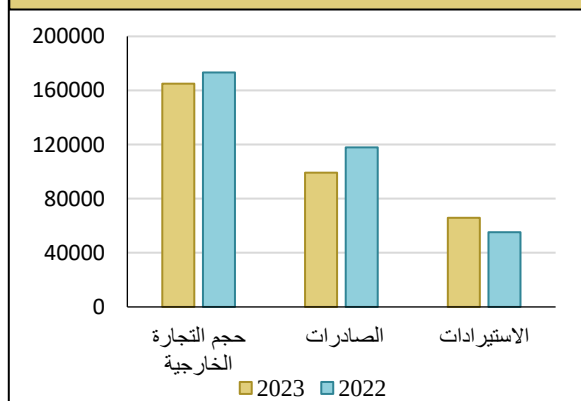
أولاً: التجارة الخارجية

ومادة الرز بنسبة (90%) ، والسكر بنسبة (40%) واللحوم الحمراء بنسبة (15%) .
فيما بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي (65.0%) لعام 2023 وهو اقل من عام 2022 البالغ (60.1%) وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد العراقي لازال يعاني من انكشاف اقتصادي على العالم الخارجي، اذ تجاوز النسبة المعيارية للانكشاف وهي (45%)، على الرغم من انخفاض هذا المؤشر وعلى النحو المبين في جدول (22).

جدول (22) حجم التجارة الخارجية عامي 2023-2022 (مليون دولار)			
النمو % (%)	2023	2022	
حجم التجارة الخارجية	164,975.6	173,239	-4.8
الصادرات	99,149.2	118,045	-16.0
الاستيرادات*	65,826.4	55,194	19.3
الانكشاف الاقتصادي (%)	65.0	60.1	-

- المصدر: الاستيرادات، الصادرات: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- *احتساب الاستيرادات على أساس سيف (cif).
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

شكل (23) حجم التجارة الخارجية في العراق عامي 2022-2023 (مليون دولار)



يشكل القطاع الخارجي المرأة الحقيقية لاقتصاد البلد بشقيه الصادرات والاستيرادات فضلاً عن تضمينه ميزان المدفوعات بكافه فقراته وما يتضمن هذا الفصل من ايضاح للقطاع الخارجي لخلق حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق، إذ يفسر هذا الفصل حجم التجارة الخارجية للعراق لعامي 2022-2023 فضلاً عن اهم الشركاء التجاريين للعراق من حيث الصادرات والاستيرادات ومن ثم الدخول الى التركيب السلعي للصادرات والاستيرادات وبعد ذلك يتم تحليل ميزان المدفوعات لعام 2023.

سجل حجم التجارة الخارجية لعام 2023 انخفاضاً بنسبة (4.7%) ليبلغ (165.0) مليار دولار مقابل (173.2) مليار دولار لعام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات لعام 2023 مقارنة بعام 2022، إذ سجلت الصادرات انخفاضاً ملحوظاً لعام 2023 بنسبة (16.0%) ليبلغ (99.2) مليار دولار مقارنة بعام 2022 والبالغ (118.0) مليار دولار ويعزى ذلك الى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (16.5%) نتيجة للتخفيضات التي اتخذتها اوبك+ خلال عام 2023، إذ بلغ المعدل الشهري للتصدير (85.5) مليون برميل وبكمية انتاج سنوي بلغت (1026.0) مليون برميل وبسعر (78.5) دولار للبرميل الواحد لعام 2023، بعد ان كانت الكمية المنتجة لعام 2022 (1628.7) مليون برميل ومعدل تصدير شهري بلغ (89.6) مليون برميل بسعر (95) دولار للبرميل، فيما سجلت الاستيرادات على أساس سيف ارتفاعاً بنسبة (19.2%) لتسجل (65.8) مليار دولار مقابل (55.2) مليار دولار عام 2022، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستيرادات من الهند بنسبة (73%) نتيجة زيادة استيراد الوقود (الكازولين) بنسبة (68%)

1. أهم شركاء التجارة الخارجية للعراق

استمرت الدول الآسيوية في استحواذ المرتبة الأولى في الشراكة التجارية مع العراق، إذ شكّلت صادرات واستيرادات العراق إلى الدول الآسيوية ما نسبته (69.07%) و (73.81%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، تأتي الأهمية التجارية للدول الآسيوية مع العراق لكون النسبة الأكبر من الحصة السوقية للنفط هي لصالح الصين والهند نتيجة حاجتها المتزايدة إلى الطاقة بسبب الارتفاع المستمر في مستويات الإنتاج، أمّا فيما يخص الاستيرادات فإنّ أغلب استيرادات العراق هي مكائن ومعدات نقل المتأتية أغلبها من دول آسيوية أهمها الصين، كوريا واليابان، في حين تحتل دول أوروبا الغربية المرتبة

الثانية في الشراكة التجارية، إذ بلغت نسبة مساهمة صادرات العراق إلى تلك المنطقة (18.47%) من إجمالي الصادرات، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات (11.4%) من إجمالي الاستيرادات، في حين بلغت نسبة مساهمة الصادرات إلى كُلاً من دول أمريكا الشمالية والدول العربية (7.57% ، 3.93%) من إجمالي الصادرات على التوالي، وأسهمت الاستيرادات بما نسبته (2.18% ، 8.56%) من إجمالي الاستيرادات على التوالي، في حين شكّلت نسبة صادرات واستيرادات العراق إلى باقي دول العالم ما نسبته (0.96% و 4.03%) من إجمالي الصادرات والاستيرادات على التوالي، على النحو المبين في جدول (23).

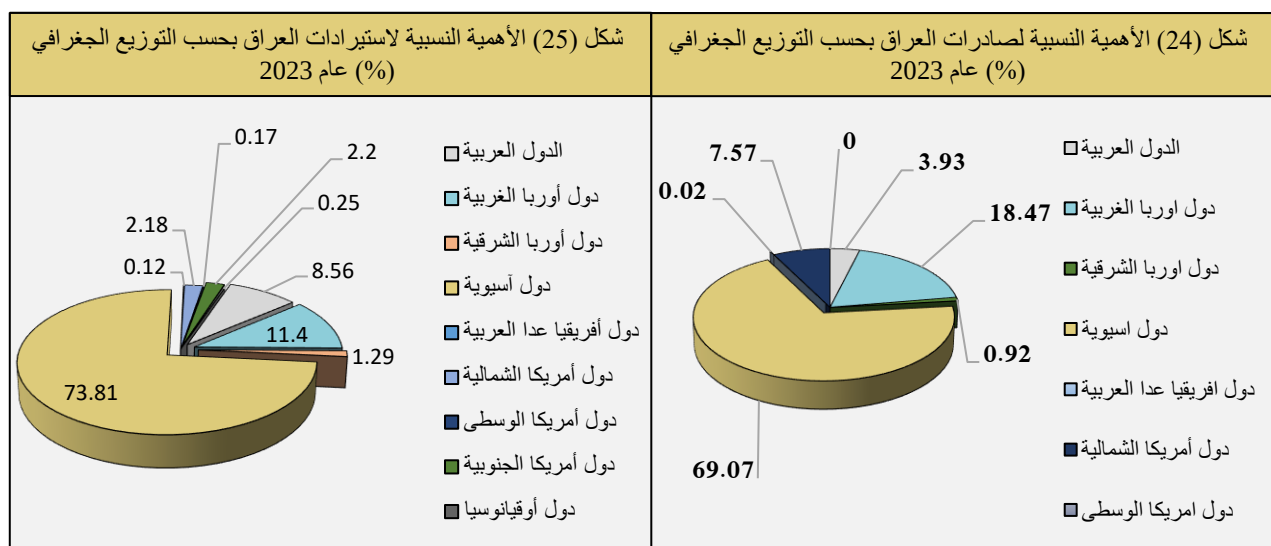
جدول (23) الشركاء التجاريين للعراق عامي 2022-2023

(مليون دولار)						
المساهمة في إجمالي الاستيرادات عام 2023 (%)	المساهمة في إجمالي الصادرات عام 2023 (%)	2023		2022		المنطقة الجغرافية
		الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات*	الصادرات	
8.56	3.93	5,635	3,896	4,725	4,639	الدول العربية
11.4	18.47	7,517	18,313	6,303	21,803	دول أوروبا الغربية
1.29	0.92	849	912	712	1,086	دول أوروبا الشرقية
73.81	69.07	48,586	68,482	40,739	81,534	دول آسيوية
0.14	0.02	80	20	66	24	دول أفريقيا عدا العربية
2.18	7.57	1,435	7,506	1,203	8,936	دول أمريكا الشمالية
0.17	0.00	112	0	94	0	دول أمريكا الوسطى
2.20	0.02	1,448	20	1,214	23	دول أمريكا الجنوبية
0.25	0.00	164	0	138	0	دول أوقيانوسيا
100.00	100.00	65,826	99,149	55,194	118,045	المجموع العام

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

- *قيمت الاستيرادات على أساس سيف (cif).

- البيانات أولية قابلة للتعديل.



إجمالي الصادرات عام 2023 وهذا يدل على عمق الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل كبير على تصدير النفط الخام، الناجم عن ضعف بيئة الأعمال وانخفاض دور القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وضعف التنوع الاقتصادي مما ينعكس على عدم تنوع الصادرات، وعلى النحو المبين في جدول (24).

2. التركيب السلي للصادرات العراقية

سجلت فترة الوقود المعدنية المتضمنة (النفط والمنتجات النفطية) أعلى نسبة مساهمة التي بلغت (99.57%) من إجمالي الصادرات لعام 2023، في حين سجلت بقية الفئات (المواد الغذائية والحيوانات الحية، المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، سلع مصنعة) النسبة المتبقية والبالغة (0.43%) من

جدول (24) الهيكل السلي للصادرات العراقية عامي 2022 – 2023 (مليون دولار)					
معدل نمو 2023 %	الأهمية النسبية 2023 %	2023	الأهمية النسبية 2022 %	2022	
551.4	0.230	228	0.03	35	المواد الغذائية والحيوانات الحية
-	0.000	0	0.00	0	المشروبات والتبغ
35.92	0.195	193	0.12	142	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود
-16.3	99.568	98,721	99.85	117,864	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها*
-	0.000	0	0.00	0	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
-	0.000	0	0.00	0	المواد الكيماوية
-50	0.002	2	0.003	4	سلع مصنعة
-	0.005	5	0.00	0	مكائن ومعدات نقل
-	0.000	0	0.00	0	مصنوعات متنوعة
-	0.000	0	0.00	0	السلع غير المصنفة
-16.01	100.00	99,149	100	118,045	المجموع

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.
- *تتضمن صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

المحلي، أما فقرة (المشروبات والتبغ) فقد سجّلت (1.3%) من إجمالي الاستيرادات، وعلى النحو المبين في جدول (25).

إنّ ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد على الإيرادات النفطية فتح الباب أمام استيراد السلع الأجنبية للاستحواذ على السوق المحلية وهذا بدوره سيؤدي إلى خروج العملة الصعبة لتغطية قيمة الاستيرادات الكبيرة التي تشمل على الأغلب سلعا استهلاكية تسهم في جعل الميزان التجاري السلعي غير النفط في حالة عجز مستمر ولاسيما ان المواد الغذائية والحيوانات الحية التي تعد من السلع الضرورية تسجل اعلى معدل نمو وبشكل ملحوظ ليسجل (19.3%) هذا العام مقارنة بالعام السابق كما ارتفع استيراد المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود بنسبة (19.3%).

3. التركيب السلعي للاستيرادات العراقية

احتلت فقرة المكائن ومعدات النقل المرتبة الأولى في سُلّم ترتيب الأولوية لنسب المساهمة في إجمالي الاستيرادات والبالغة (38.50%) وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلا أنّ أغلب هذه المعدات هي للاستخدام الشخصي وبنسبة أقل موجهة نحو الإنتاج، تليها فقرتا (مصنوعات متنوعة) و(سلع مصنعة) بنسبة (15.80%) و(11.40%) على التوالي، وسجّلت فقرات (الوقود المعدنية وزيوت التشحيم)، (المواد الكيماوية)، (زيوت وشحوم حيوانية ونباتية)، (المواد الغذائية والحيوانات الحية) النسب البالغة (9.8%، 6.7%، 6.4%، 5.4%) على التوالي، أما فقرة (السلع غير المصنفة) فسجّلت (2.9%)، في حين سجّلت فقرة (المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود) ما نسبته (1.8%) وهذا يدل على انخفاض الطلب على السلع التي تدخل في الإنتاج نتيجة ضعف الإنتاج

جدول (25) الهيكل السلعي للاستيرادات العراقية عامي 2022-2023 (مليون دولار)			
السلع	2022	2023	الأهمية النسبية % 2023
المواد الغذائية والحيوانات الحية	2,980	3,555	5.40
المشروبات والتبغ	718	856	1.30
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	993	1,185	1.80
الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	5,409	6,451	9.80
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	3,532	4,213	6.40
المواد الكيماوية	3,698	4,410	6.70
سلع مصنعة	6,292	7,504	11.40
مكائن ومعدات نقل	21,250	25,343	38.50
مصنوعات متنوعة	8,721	10,400	15.80
السلع غير المصنفة	1,601	1,909	2.90
المجموع	55,194	65,826	100.00

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ثانياً: ميزان المدفوعات

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال عام 2023 فائضاً مقداره (20,078.8) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية التي يديرها البنك المركزي خلال هذه الفترة، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي: -

أولاً- الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (28,374.6) مليون دولار خلال عام 2023، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي: -

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال عام 2023 فائضاً بقيمة (43,196.7) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (99,149.2) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (13,388.2) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (65,826.4) مليون دولار على أساس سيف و(55,952.5) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال عام 2023 عجزاً مقداره (16,524.0) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (25,226.7)

مليون دولار، اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف السفر ثم النقل والتأمين.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (8,702.7) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين الى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال عام 2023 فائضاً بلغ (973.3) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: -

أ- تعويضات العاملين: تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لإقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال عام 2023 فائضاً بلغ (71.3) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار: حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (902.0) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات والتي تتمثل بفوائد الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.

4. حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال عام 2023 فائضاً بلغ (728.6) مليون دولار، نتيجة لزيادة المقبوضات البالغة (614.6) مليون دولار، وانخفاض بالمدفوعات بقيمة (63.1) مليون دولار وارتفاع صافي التحويلات الخاصة البالغة (177.1) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين الى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

مليون دولار، وانخفاض صافي الاستثمار الرسمي لشركات الايداع الاخرى بقيمة (3,970.0) مليون دولار وارتفاع صافي الودائع في الخارج بقيمة (325.5) مليون دولار.

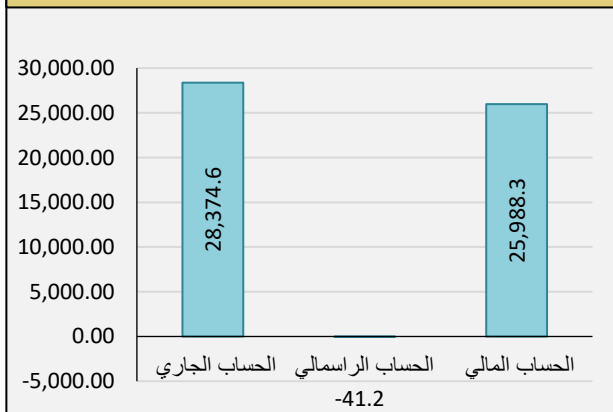
4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2023، فائضاً بلغ (20,078.8) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية التي يديرها البنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية.

رابعاً - فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال عام 2023، مبلغاً قدره (2,345.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت بمبالغ أكثر.

شكل (26) ميزان المدفوعات لعام 2023 (مليون دولار)



ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال عام 2023 عجزاً مقداره (41.2) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال عام 2023 مبلغاً مقداره (25,988.3) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب: -

1- صافي الإستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال عام 2023 فائضاً مقداره (5,649.7) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (286.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (5,363.5) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافطة

حقق صافي استثمار الحافطة خلال عام 2023 فائضاً مقداره (243.1) مليون دولار نتيجة لانخفاض مطلوبات الحكومة بمقدار (348.3) مليون دولار وارتفاع موجودات القطاعات الاخرى بقيمة (12.5) مليون دولار.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال عام 2023 فائضاً مقداره (16.7) مليون دولار، نتيجة انخفاض الخصوم المالية للقطاع الرسمي بقيمة (5,903.6)

يمتلك العراق واحدًا من أكثر أنظمة الدفع الإلكتروني تطورًا في العالم،
بأستخدام شبكة آمنة وفعالة مسؤولة عن تبادل اوامر الدفع بين البنوك.

يقوم البنك المركزي العراقي بتشغيل وإدارة حسابات التسوية بين المشاركين
لضمان سلامة وكفاءة نظام الدفع وعمليات المقاصة، ويهدف البنك المركزي
العراقي إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد من خلال خلق بيئة آمنة ونظام مصرفي
سليم وتنافسي يتماشى مع المعايير المصرفية الدولية، و الحفاظ على استقرار
الأسعار في البلاد وزيادة القدرة التنافسية وخلق نظام مالي مستقر.

يعد نظام المدفوعات شكل حديث من اشكال تسوية المعاملات، وهو أداة
توفر خدمة التسوية النقدية بالوسائل الإلكترونية ولها تأثير ايجابي على
أسواق رأس المال وتساعد المدفوعات الإلكترونية على زيادة التراكم
الرأسمالي وبالتالي تعزيز النمو الإقتصادي.

كما أن النظام يزيد من القدرة التنظيمية للأفراد والمؤسسات ويخفف أزمة
السيولة، و يقضي على مشكلة الأوراق النقدية المزورة ويحمي المتعاملين به
من بعض الخسائر ويقع على عاتق المصارف مسؤولية توعية عملائها
والمواطنين بشكل عام لاعتماد أنظمة الدفع كوسيلة دفع سريعة وآمنة
وفعالة.

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن أهم التطورات في نظام الدفع الإلكتروني
العراقي عام 2023 والخطط الاستراتيجية المستقبلية.

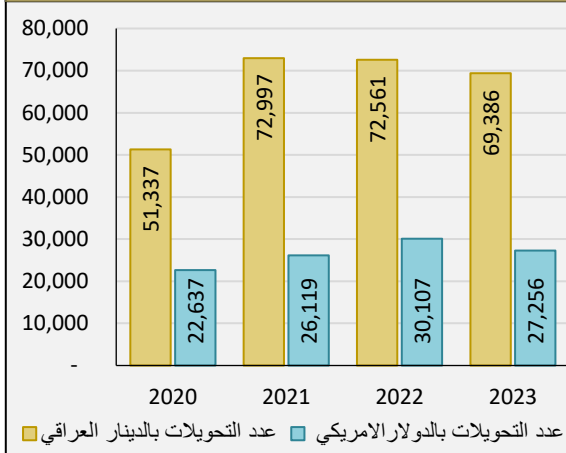


الفصل السادس

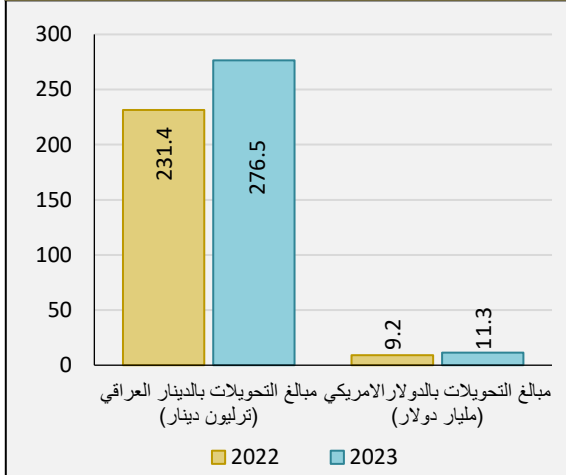
تطوّر نظام المدفوعات

Payment System Development

شكل (27) عدد التحويلات عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآتية (RTGS) بالدينار والدولار للمدة 2020-2023



شكل (28) مبالغ التحويلات عن طريق نظام التسوية الاجمالية الآتية (RTGS) بالدينار والدولار عامي 2022-2023



ب- نظام المقاصة الإلكترونية (C-ACH)

1. أوامر الدفع الدائنة (CT) في نظام المقاصة

الإلكتروني (C-ACH)

سجلت ارتفاع في عدد التحويلات بنسبة (13.2%) لتبلغ (17,350,642) تحويلًا بالدينار في عام 2023 مقابل (15,323,780) تحويلًا بالدينار مقارنة بالعام السابق، فيما سجلت مبالغ التحويلات بعملة الدينار ارتفاع بنسبة (23.4%) لتبلغ (37.4) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (30.3) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

اما عدد التحويلات بالدولار الامريكي سجلت انخفاض بنسبة (3.1%)، لتبلغ (29,000) تحويلًا في عام

أولاً: مكونات نظام المدفوعات العراقي

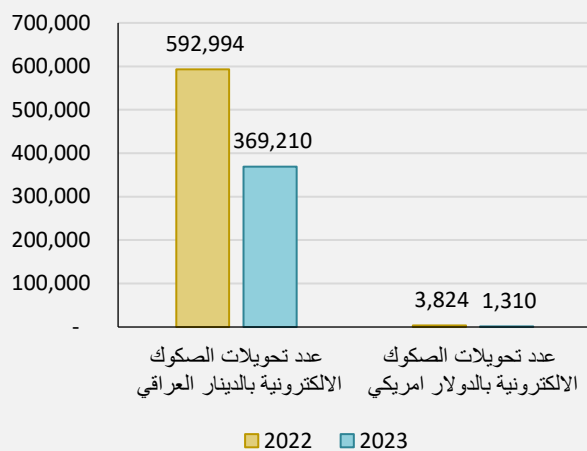
أ- نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS)

يمثل هذا النظام حلقة وصل بين البنك المركزي العراقي والفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع عالية القيمة داخل العراق. ويحل نظام RTGS محل التنفيذ اليدوي للمعاملات المالية ويزيل المخاطر الناشئة عن عمليات التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين جميع المصارف العاملة في العراق.

سجل نظام التسوية الإجمالية الآتية (RTGS) انخفاض في عدد التحويلات بالدينار العراقي بنسبة (4.4%)، لتسجل (69,386) تحويلًا في عام 2023 مقابل (72,561) تحويلًا مقارنة بعام 2022، فيما سجلت مبالغ التحويلات بالدينار العراقي ارتفاعًا بنسبة (19.5%) لتبلغ (276.5) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (231.4) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

أما عدد التحويلات بالدولار الأمريكي انخفضت بنسبة (9.5%) لتسجل (27,256) تحويلًا في عام 2023 مقابل (30,107) تحويلًا مقارنة بعام 2022، فيما سجلت التحويلات بالدولار الأمريكي ارتفاعًا بنسبة (21.8%)، لتبلغ (11.3) مليار دولار في عام 2023 مقابل (9.2) مليار دولار مقارنة بالعام السابق. وأن أغلب التحويلات بين المصارف والبنك المركزي هي بالدينار العراقي وتشكل نسبة (72%) من إجمالي التحويلات في النظام. وبالمقابل يرجع ذلك إلى اعتماد القطاع المصرفي العراقي نظامًا للتحويلات المالية لإدارة استخدام الدولار في المعاملات الرسمية والحد من نمو الاقتصاد غير الرسمي بعد فرض التعاملات التجارية عن طريق المنصة الإلكترونية لبيع الدولار، والتي أدت إلى زيادة مبالغ التحويلات المالية في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

شكل (30) عدد تحويلات الصكوك (CH) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عام 2023-2022



ج- نظام المقاصة الداخلية (IBCS)

هو نظام مقاصة داخلي للمصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً، إذ يمكن الإدارة العامة للمصرف مراقبة التحويلات بدقة وكفاءة وشفافية، ويوفر قاعدة بيانات لإجراء عملية التسوية والتدقيق.

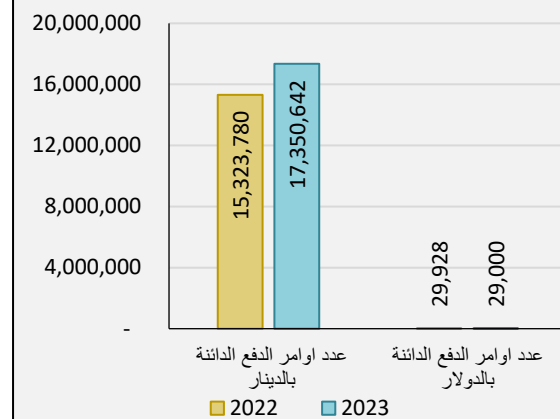
1. التحويلات الدائنة (CT) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS)

سجلت عدد التحويلات بالدينار العراقي ارتفاعاً بنسبة (2.5%) لتبلغ (39,859,679) تحويلًا في عام 2023 مقابل (38,887,041) تحويلًا مقارنة بعام 2022، فيما ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة (14.6%) لتبلغ (59) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (51.5) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

اما عدد التحويلات بعملة الدولار سجلت انخفاضاً بنسبة (27%) لتبلغ (235) تحويلًا في عام 2023 مقابل (324) تحويلًا مقارنة بالعام السابق. وشهدت انخفاضاً بقيمة تحويلاتها بنسبة (55%) لتبلغ (42.2) مليون دولار في عام 2023 مقابل (94) مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

2023 مقابل (29,928) مقارنة بعام 2022. فيما سجلت مبالغ التحويلات بعملة الدولار ارتفاع بنسبة (24.2%)، لتبلغ (407.6) مليون في عام 2023 مقابل (328) مليون مقارنة بعام 2022.

شكل (29) عدد تحويلات اوامر الدفع الدائنة (CT) بالدينار العراقي والدولار الأمريكي عام 2023-2022



2. تحويلات الصكوك (Ch) في نظام المقاصة الإلكتروني (C-ACH)

سجلت انخفاض في عدد التحويلات بنسبة (37.7%) لتبلغ (369,210) تحويلًا بعملة الدينار في عام 2023 مقابل (592,994) تحويلًا بعملة الدينار مقارنة بعام 2022، فيما سجلت قيمة التحويلات انخفاض بنسبة (15%) لتبلغ (25.8) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (30.3) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

اما عدد الصكوك بعملة الدولار سجلت انخفاضاً بنسبة (65.7%) لتبلغ (1,310) تحويلًا بعملة الدولار في عام 2023 مقابل (3,824) تحويلًا بعملة الدولار مقارنة بالعام السابق. فيما سجلت قيمة التحويلات ارتفاعاً بنسبة (173.3%) لتبلغ (617.2) مليون دولار في عام 2023 مقابل (255.9) مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

2. تحويلات الصكوك الإلكترونية (CH) في نظام المقاصة الداخلي (IBCS)

سجلت عدد تحويلات الصكوك بالدينار العراقي انخفاضاً بنسبة (28.4%) لتبلغ (360,875) تحويلاً عام 2023 مقابل (503,703) تحويلاً مقارنة بالعام السابق. وبالرغم من تراجع عدد التحويلات الا انها شهدت ارتفاع في قيمة تحويلاتها بنسبة (2.3%) لتبلغ (18.2) ترليون دينار عام 2023 مقابل (17.8) ترليون دينار مقارنة بالعام السابق. اما عدد تحويلات الصكوك بعملة الدولار لم يشهد اي تغير خلال عام 2023 ليسجل (23) تحويلاً وهو نفس عدد تحويلات العام السابق. بالمقابل ارتفعت قيمة التحويلات بنسبة (62.8%) لتسجل (37) مليون دولار عام 2023 مقابل (22.7) مليون دولار مقارنة بالعام السابق.

د- المُقسّم الوطني للبيع بالتجزئة والدفع (IRPSI)

هو أداة لقياس كفاءة وفعالية الأداء المالي للحكومة والقطاع الخاص. وهو نظام دفع إلكتروني مركزي يستخدم لتسهيل المعاملات المالية بين المؤسسات المالية المختلفة في البلد.

يساهم النظام (IRPSI) في تحويل الأموال إلكترونياً بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف الأخرى، حيث يمكن حاملي البطاقات الائتمانية من إجراء عمليات السحب والشراء من خلالها، وكذلك القيام بالمعاملات المالية في نظام الدفع المتبادل عبر الهاتف النقال لتحويل الأموال عن طريق المحافظ الإلكترونية. ويعد هذا النظام كوسيط بين المصارف وشركات الدفع الإلكتروني، مما يسمح بإجراء المعاملات بشكل سلس وآمن.

سجلت عدد التحويلات المالية للبطاقات الائتمانية المحلية بالدينار العراقي ارتفاعاً بنسبة (61%) لتبلغ (18,624,624) تحويلاً في عام 2023 مقابل

(11,568,090) تحويلاً مقارنة بالعام السابق، وسجلت قيمتها ارتفاعاً بنسبة (17.1%) لتبلغ (9.6) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (8.2) ترليون دينار مقارنة بالعام السابق، اما عدد التحويلات بعملة الدولار سجلت انخفاض طفيف بنسبة (0.3%) لتبلغ (24,625) تحويل عام 2023 مقابل (24,704) تحويل مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفعت اقيمتها بنسبة (23%) لتسجل (9) مليون دولار لعام 2023 مقابل (7) مليون دولار مقارنة بعام 2022.

أما عدد التحويلات المالية عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني عن طريق الهواتف النقالة والمحافظ الإلكترونية سجلت ارتفاع بنسبة (140.6%) لتسجل (13,193,417) تحويلاً في عام 2023 مقابل (5,483,198) تحويلاً مقارنة بالعام السابق، فضلاً عن ارتفاع في مبالغ التحويلات المالية بنسبة (388%) لتسجل (5) ترليون دينار في عام 2023 مقابل (1) ترليون دينار مقارنة بعام 2022.

ويمثل هذا الارتفاع نتيجة لنشاطات شركات الدفع الإلكتروني المتمثلة بزين كاش، اذ سجلت ارتفاع في عدد تحويلاتها بنسبة (126.2%) وارتفاع في قيم معاملاتها بنسبة (471.2%) لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، اما آسيا حوالة، سجلت ارتفاع في عدد تحويلاتها بنسبة (504%) وانخفاض في قيم معاملاتها بنسبة (81%) لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، اما شركة ناس باي، سجلت انخفاض في عدد تحويلاتها بنسبة (29%) وانخفاض في قيم معاملاتها بنسبة (44%) لعام 2023 مقارنة بالعام السابق، وحقت شركة زين كاش أعلى نسبة مساهمة في عدد التحويلات والقيم بنسبة (88.6%) و (98.8%) من إجمالي التحويلات فيما سجلت شركة آسيا حوالة وناس باي نسبة مساهمة في عدد التحويلات (11%)

و (0.4%) على التوالي، وفي القيم (0.3%) و (0.8%) على التوالي.

ومما تقدم نلاحظ أنّ هناك خدمات مقدّمة من المصارف وشركات الدفع الإلكتروني لتسهيل التعاملات بين

المواطنين والوافدين مما أدّى إلى تنشيط سوق المدفوعات النقدية المحلية مما يعزز تقليل التعامل بالنقد فضلاً عن توجه الحكومة نحو تعزيز الدفع الإلكتروني في المعاملات الحكومية.

جدول (26) التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي من المشاركين في انظمة المدفوعات العراقي عام 2022-2023

اسم النظام	عدد التحويلات بالدينار العراقي 2022	عدد التحويلات بالدينار العراقي 2023	معدل النمو %	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي 2022	عدد التحويلات بالدولار الأمريكي 2023	معدل النمو %
نظام RTGS	72,561	69,386	-3.4	30,107	27,256	-9.4
نظام C-ACH :						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	15,323,780	17,350,642	13.2	29,928	29,000	-3.1
ب- الصكوك الإلكترونية CH	592,994	369,210	-37.7	3,824	1,310	-65.7
نظام IBCS :						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	38,887,041	39,859,679	2.5	324	235	-27
ب- الصكوك الإلكترونية CH	503,703	360,875	-28.4	23	0	
نظام IRPSI :						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	11,568,090	18,624,624	61.0	24,704	24,625	-0.3
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال :						
1. شركة محفظة زين كاش	5,166,973	11,689,972	126.2			
2. آسيا حوالة	239,879	1,448,930	504			
3. ناس باي	76,346	54,515	-28.6			
اجمالي عدد التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال	5,483,198	13,193,417	140.6			

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات.

شكل (31) التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الامريكي والدينار العراقي وعدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال بالدينار العراقي عام 2023

عدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال لمحفظة ناس باي حوالة بالدينار	54,515
عدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال لمحفظة اسيا حوالة بالدينار	1,448,930
عدد التحويلات عن طريق الهاتف النقال لشركة زين كاش بالدينار	11,689,972
التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار الامريكي	24,625
التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدينار العراقي	18,624,624

إطار (3)

يؤدي الاقتصاد الرقمي دورًا كبيرًا في الاقتصادات العالمية ويعتبر جزءًا رئيسيًا في دول العالم وهناك العديد ومن القضايا المتعلقة بالاقتصاد الرقمي مثل بنية الإنترنت وتنظيم المعلومات والسياسات الحكومية حيث أصبح نموذجًا للاقتصاد العالمي من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجالات الاقتصادية المختلفة.

ويعكس الاقتصاد الرقمي صورة للنشاطات الاقتصادية التي تعمل بالتقنية الرقمية، كما تم إصدار المحافظ الإلكترونية وقامت الحكومة من خلال البنك المركزي العراقي بترخيص اثنين من مقدمي خدمات الدفع (PSPs) لتقديم هذه الخدمة، بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من مبادراته المتعلقة بكوفيد-19 قام البنك المركزي العراقي بتيسير الية وصول الخدمات الى المواطنين من خلال فتح محافظ إلكترونية من منازلهم بما تعرف بعملية اعرف عميلك الإلكترونية عملت الحكومة على تعزيز الشمول المالي والدفع غير النقدي وغير التلامسي (أي المحافظ الإلكترونية/ نقاط البيع/ نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي) من خلال إطلاق نظام المحفظة الإلكترونية واستخدام الوسائل الترويجية منها الوسائل الاعلامية والمرئية.

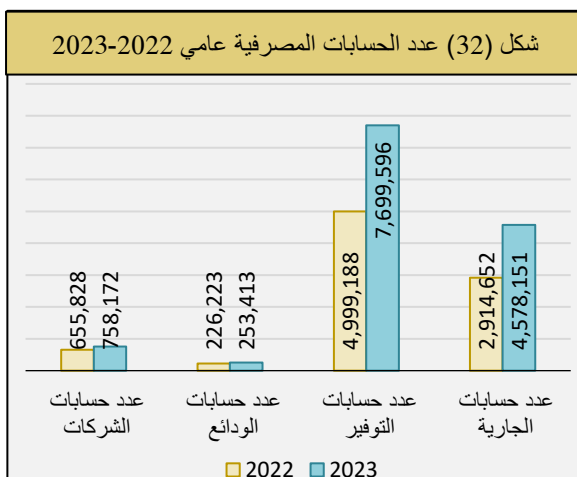
أكد البنك المركزي العراقي على ان تطور نظام الدفع الالكتروني أدى إلى مراقبة حركة تدفق الاموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شامل ودقيقة عن كافة التحويلات في القطاع المصرفي والأنظمة المصرفية المختلفة، منها نظام (RTGS) ونظام المقاصة (C-ACH).

حيث أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات الى المصارف العراقية للحد من مخاطر تبادل ادوات الدفع الالكتروني من خلال تطوير الاستراتيجيات لتطوير أنظمة الدفع والتسوية ونفذ البنك المركزي عددًا من الإجراءات من بينها تطبيق نظام (IBAN) والذي يهدف إلى توحيد الحساب المصرفي لارقام جميع المصارف العاملة في العراق مما يسمح لها بالتحقق من صحة رقم الحساب المحول و الاحترازية في التدابير المتخذة لتشديد التحويلات المالية، وخاصة فيما يتعلق بالأدوات الإلكترونية بغرض منع الاحتيال وإضافة وظائف جديدة للنظام لغرض تمكين المصارف وفروعها من السيطرة على عملية إرسال واستقبال الصكوك ومنع تزويرها او سرقتها، كما قام البنك المركزي العراقي بتطبيق نظام المقاصة الداخلية بين فروع نفس المصرف، مما يُتيح للمصارف التي ليس لديها خدمات مصرفية شاملة نظام لأتمتة كافة التحويلات من فروعها وتوفير قاعدة بيانات شاملة لعملية المطابقة الفعّال بين الإدارات العامة والفروع.

يعد الشمول المالي ضروري لبناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً للجميع من خلال تزويد الأفراد والشركات بالمعرفة والأدوات اللازمة للمشاركة الكاملة في النظام المالي إن هذه الثقافة المالية تمكنهم من الادخار والاستثمار وتعزيز الابتكار.

ويعمل البنك المركزي العراقي على تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك التطبيقات الرقمية والخدمات عبر الإنترنت، لتسهيل المعاملات المالية اليومية بسلاسة وكفاءة كما يشجع البنك على استخدام أدوات الدفع الإلكترونية مثل البطاقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية لتحقيق التكامل المالي السريع والفعال.

- ارتفعت الحسابات المصرفية المفتوحة لعام 2023 بنسبة (51.1%) لتبلغ (13,289,332) حساب مقارنة بعام 2022 البالغة (8,795,891) حساب، وبلغ عدد نقاط البيع (POS) (23,066) نقطة، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (4,021) جهازاً.



ثانيًا: الشمول المالي

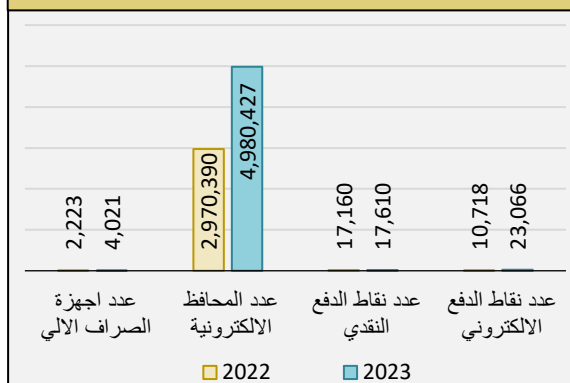
ان اهمية الشمول المالي تمكّن الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية جيدة بأسعار مناسبة تلبي احتياجات معاملاتهم وتسوية المدفوعات المالية والتسهيلات الائتمانية والقروض وخدمات التأمين، حيث يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام، مما يوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأفراد محدودي الدخل فرصة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية في العراق.

تطورت مؤشرات الشمول المالي في العراق من خلال زيادة استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في ضوء استراتيجية التي ساهمت في توفير الوقت والجهد في تسوية المعاملات المالية في المجتمع، كما قلل من التداول النقدي أو الورقي الذي يعتبر وسيلة لنقل الأمراض الفيروسات، اعتمد البنك المركزي العراقي استراتيجية الدفع الإلكتروني من خلال التعاون مع القطاعين العام والخاص لتحسين نسب الشمول المالي الذي يعد أحد مؤشرات النمو الاقتصادي للدول، من خلال تحسين وتسريع الخدمات المالية والاقتصادية.

وتركزت استراتيجية الدفع الإلكتروني في العراق على تحقيق ما يأتي:

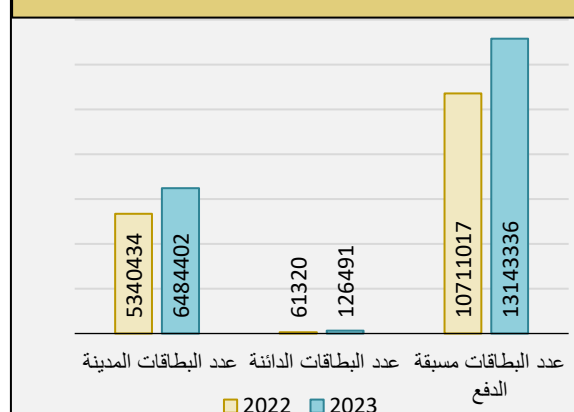
- تقديم المشورة وتمكين مقدمي الخدمات المالية لتطوير وتسويق الخدمات المالية الشاملة والمبتكرة.
- تقديم برامج تدريبية حول الثقافة المالية وزيادة الوعي حول الخدمات المالية المخصصة لفئات مستهدفة محددة.
- تعزيز الظروف الإطارية من خلال دعم البنك المركزي العراقي لتعزيز وتنظيم الخدمات المالية الشاملة.

شكل (33) عدد اجهزة الصراف والمحافظ ونقاط الدفع عامي 2022-2023



- ارتفع عدد البطاقات المصرفية لعام 2023 بنسبة (21.9%) لتبلغ (19,754,229) بطاقة مقارنة بعام 2022 البالغة (16,202,771) بطاقة.

شكل (34) عدد البطاقات الإلكترونية عامي 2022-2023



إن مشاركة البنك المركزي العراقي في دفع عملية التنمية بشكل عام، مع التركيز على التنمية المستدامة، واضحة في سياسته النقدية. تم تصميم هذه السياسة لتعزيز الاستثمار الحقيقي، وتعزيز فرص التنمية، وتحفيز نشاطات الائتمان المصرفي.

علاوة على ذلك، تهدف السياسة النقدية إلى توجيه هذه النشاطات نحو مشاريع التنمية، وزيادة مستويات التمويل اللازمة، وتحسين الكفاءة التشغيلية. كما يسعى البنك إلى تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة للبلاد، المادية والبشرية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، من خلال العديد من المبادرات والمساهمات، يسعى البنك المركزي إلى إحداث تأثير مجتمعي كبير ودفع التنمية المستدامة عبر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

سيتناول التقرير في هذا الفصل ما يأتي:

دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل
المستدام.

دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال
الفكري والبشري.



دور البنك المركزي العراقي في
المساهمة لتحقيق النمو
المستدام 2023

The Role of the Central
Bank of Iraq in
Achieving Sustainable
Growth 2023

دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام 2023

أن الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في التنمية المستدامة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية المنصوص عليها في قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004، لذلك فإن البنك المركزي ملتزم بدعم الأفراد في المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. يتم توسيع هذا الدعم من خلال مجموعة من المبادرات والنشاطات والفعاليات التي ينظمها البنك المركزي والمؤسسات المالية والكيانات الداعمة الأخرى. والجدير بالذكر أنه في عام 2015 قدم البنك العديد من المبادرات والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه وسط التحديات والظروف الاقتصادية التي تواجه البلاد.

أولاً: دور البنك المركزي العراقي في توفير التمويل المستدام

ساهم البنك المركزي العراقي بشكل كبير في النهوض بالتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الازدهار في العراق من خلال توفير الدعم المالي الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مختلف القطاعات (مثل الزراعة والصناعة والإسكان والتجارة والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والنقل) بهدف تنشيط المشهد الاقتصادي للبلاد. علاوة على ذلك، ساهمت بدورًا رئيسيًا في دعم جميع شرائح المجتمع.

1. مبادرة البنك المركزي الـ (4) ترليون دينار: بلغ إجمالي المبالغ الممنوحة خلال عام 2023 ولجميع القطاعات (231.3) مليار دينار موزعة على النحو الآتي:

أ- بلغ مجموع المبالغ الممولة لمشروعات الأكثر من (1) مليار دينار خلال عام 2023 (117.7) مليار دينار.

ب- بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع المتوسطة التي يقل مبلغها عن (1) مليار دينار خلال عام 2023 (29.1) مليار دينار توزعت على محافظات وقطاعات مختلفة.

ت- بلغ مجموع المبالغ الممولة بضمن المبادرة السكنية خلال عام 2023 مبلغ قدره (66.9) مليار دينار.

ث- بلغ مجموع المبالغ الممولة للمشاريع الصغيرة خلال عام 2023 مبلغ قدره (723) مليون دينار.

ج- بلغ مجموع المبالغ للقروض الميسرة (16.6) مليار دينار خلال عام 2023.

2. مبادرة الطاقة المتجددة

بلغ مجموع المبالغ الممنوحة بهدف شراء منظومات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة لغاية 12/31/2023 للقطاعات السكنية والتجارية والزراعية والمشاريع الاستثمارية (207.01) مليون دينار. مع العرض انه لم يتم الاقبال عليها خلال عام 2023.

3. المبادرة الموجهة للمصارف الحكومية .

أ- المبادرات الموجهة للمصارف الحكومية المتخصصة

- بلغ مجموع المبالغ المخصصة لصندوق الاسكان (5.1) ترليون دينار تم منح (2.8) ترليون دينار عام 2023.
- بلغ المبلغ المخصص للمصرف الزراعي (422.5) مليار دينار ومنح (205.9) مليون دينار خلال عام 2023 شكل (35).

القرض (5) سنوات حدًا أعلى بضمنها حد أعلى (1) سنة إهمال متضمنة فترة الترويج لمنح القروض بحد أقصى (3) شهر، ويحق للمصرف طلب تجديد السلفة عند تمويل كامل مبلغ السقف الممنوح له.

- استمرار تمويل المشاريع الخاصة ببرنامج آفاق (استنادًا إلى رسالة الالتزام الموقعة بين هذا البنك ومنظمة العمل الدولية (ILO) وبحدود الضمانات المقدمة لهذه القروض من منظمة العمل وشركة الكفالات المصرفية.

- استمرار العمل بمبادرة البنك المركزي العراقي الخاصة بتمويل شراء وحدات توليد الطاقة من المصادر المتجددة.

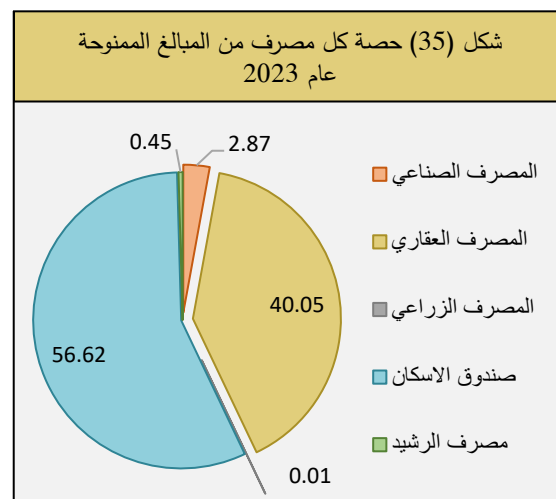
- يمنح المصرف العقاري مبلغ (500) مليار دينار المخصص له سابقًا بموجب كتابنا المرقم 2479/5/6 في 2022/06/29، إلى المقترضين بحسب آليات الإقراض الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

- استمرار تمويل الطلبات المقدمة إلى المصرف العقاري وصندوق الاسكان العراقي باعادة تخصيص (50%) من إجمالي اقساط القروض المستردة الممنوحة سابقًا والتي بلغ مجموع قروضها التي مولها البنك المركزي اكثر من (10) ترليون دينار.

- إعادة دراسة طلبات المشاريع التي سبق وان مُنحت (موافقة مبدئية) والتي يزيد مبلغها عن (100) مليون دينار ضمن مبادراته المختلفة.

- تتولى المصارف الحكومية والاهلية تمويل سلف الموظفين والاجهزة الامنية حسب الاختصاص وبموجب سياساتها الاقراضية، وسيتم احالة الطلبات المقدمة للبنك المركزي إلى تلك المصارف.

- تعديل الفقرتان (أولاً) و (ثانيًا) من قرار مجلس إدارة هذا البنك رقم (128) لسنة 2023 لتكون



• بلغ مجموع المبالغ المخصصة للمصرف الصناعي (1.4) ترليون دينار وتم منح (63.8) مليار دينار عام 2023.

• بلغ مجموع المبالغ المخصصة للمصرف العقاري (5.7) ترليون دينار ومنح (2.2) مليار دينار خلال عام 2023.

• تأجيل استيفاء أقساط المشاريع الزراعية والصناعية وفوائدها تنفيذًا لقرار مجلس الإدارة رقم (68) لسنة 2022.

جدول (27) المبالغ المخصصة والممنوحة للمصارف المختصة بموجب المبادرة الجديدة بمبلغ (9,435) مليار دينار إلى عام 2023 (مليار دينار)				
المصرف	الزراعي	العقاري	صندوق الإسكان	الصناعي
المبلغ الممنوح 2022	1.8	4.0	1,600	143.8
المبلغ الممنوح 2023	0.2	2.2	2,861	63.8
المبلغ المخصص	422.5	5,701.6	5,145	1,359.5

ت- مبادرة البنك المركزي العراقي للمصارف غير المتخصصة

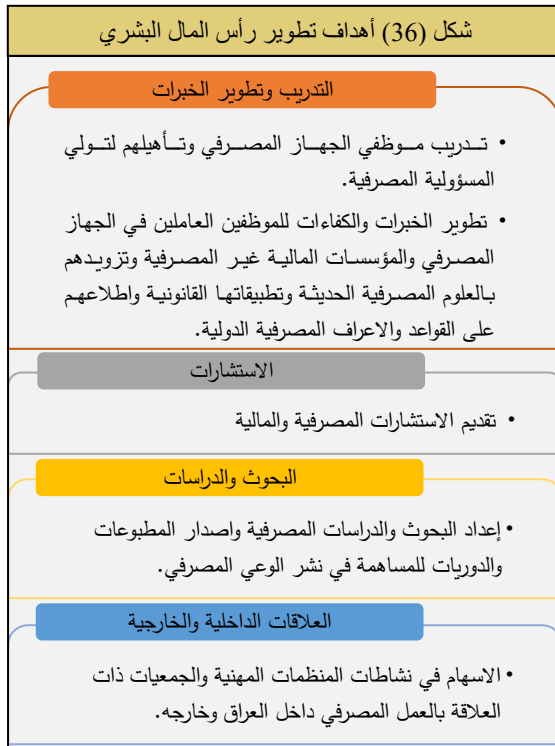
بلغ إجمالي المبالغ المخصصة لمصرف الرشيد (70) مليار دينار منح منها (10) مليار دينار عام 2023.

4. أهم القرارات الخاصة بالمبادرة خلال عام 2023:

- استمرار تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحد أعلى (20) مليون دينار (عشرون مليون دينار) للقرض الواحد، وبسقف تمويل 200 مليون دينار مئتين مليون دينار للسلفة الواحدة، تكون مدة

ثانيًا: دور البنك المركزي العراقي في تعزيز رأس المال الفكري والبشري

يتضمن أحد الاهتمامات الاستراتيجية الحاسمة ورعاية الثروة الفكرية، وهي عملية حيوية تعزز الإمكانات والمهارات البشرية في كل من المجالات العلمية والسلوكية. وهذا بدوره يزود الأفراد بالموارد والقدرات اللازمة لتعزيز الإنتاجية والابتكار في مجال الثروة الفكرية. وبالتالي، ألزم البنك المركزي العراقي نفسه بتعزيز وتنمية رأس المال البشري داخل القطاع المصرفي، وكذلك عبر الكيانات الحكومية الأخرى، ويعمل على مستويين متميزين:



1. الوزارات كافة والقطاع الخاص

كرس مركز الدراسات المصرفية داخل هذه المؤسسة المالية جهوده نحو تعزيز كفاءات ومواهب الموظفين في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي الأوسع طوال عام 2023.

- تم تنفيذ (145) برنامج تدريبي خلال عام 2023، توزعت على (88) دورة ضمن الخطة

آجال إسترداد مبالغ التمويل الممنوحة من قبل هذا البنك ضمن مبادرة قروض السكن كآلاتي:

أ- (20) سنة إلى المصرف العقاري بضمنها (6) أشهر إمهال.

ب- (15) سنة إلى صندوق الإسكان العقاري بضمنها (6) أشهر إمهال.

يسري ما تقدم على القروض التي تم منحها من المبالغ المستردة أو أي تخصيصات جديدة.

5. أهم الممارسات التي قام بها البنك في مجال التمويل:

- تحليل البيانات المالية للمصارف المشاركة بالمبادرة ولا سيما بمبادرة الواحد ترليون دينار.
- اعتماد منهجية المعيار الدولي IFRS9 في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالبنك (حوالات خزينة بالبنك وحوالات وزارة المالية، مبادرة البنك المركزي العراقي الواحد ترليون، خمسة ترليون).
- قام البنك بوضع الإطار العام لخارطة طريق الاستدامة المالية للفترة (2023-2029) وحسب توصيات البنك الدولي بأن يتم العمل على تطوير إطار للتمويل الأخضر وتنفيذه لمساعدة القطاع المالي العراقي، إذ تم تطوير خارطة طريق التمويل المستدام لأجل ادارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي وحماية المودعين والمستثمرين والمساهمين.

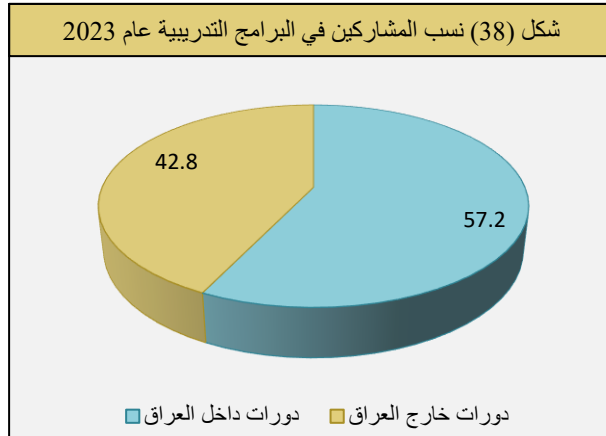
2- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

2. موظفي البنك المركزي العراقي

يسعى البنك المركزي باستمرار إلى تنمية قدرات موظفيه وتنمية مهاراتهم سواء من خلال الدورات الحضورية او عبر الانترنت، و ان الدائرة الإدارية مسؤولة عن تنفيذ تخطيط القوى العاملة وتنسيق إجراءات التدريب. وتعتمد فعالية تخطيط القوى العاملة على إعداد الموظفين وتنفيذ جدول التدريب، بما في ذلك مبادرات التدريب المحلية والدولية التي تهدف إلى تعزيز أداء الموظفين. حيث يقدم جدول (28) تفصيلاً للدورات التدريبية المخصصة لموظفي البنك المركزي العراقي في أجنحة التدريب لعام 2023.

جدول (28) عدد الدورات لموظفي البنك المركزي العراقي عام 2023			
دورات داخل العراق	عدد المشاركين	دورات خارج العراق	عدد المشاركين
297	649	187	485

- المصدر: البنك المركزي العراقي، الدائرة الإدارية.



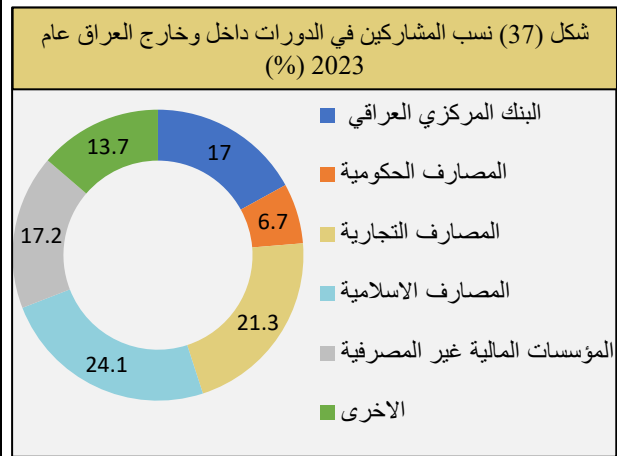
3. نشاطات تنمية أخرى للبنك

فيما يخص الهدف التنموي الخاص بتمكين المرأة قام البنك المركزي بتقديم الدعم للمرأة العراقية بغية منح المرأة سبل التمكين وتحقيق الاستقرار المطلوب لهن بما يدعم رفع مشاركتهن التنموية وتحقيق رؤية العراق الوطنية، إذ تم تشكيل شعبة في هذا البنك تسعى إلى

السنوية و(57) برنامج خارج الخطة، تصدر محور تقنية المعلومات وأنظمة المدفوعات المحاور، حيث أقيمت (11) دورة تدريبية بعدد (256) مشارك ويليها محور الامتثال المصرفي ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، والمحاسبي، حيث تم تنفيذ كامل العدد المخطط له والبالغ (10) دورات تدريبية لكلٍ منهم.

- بلغ معدل إنجاز أجنحة التدريب المحددة نسبة ملحوظة (100%) لعام 2023. وبلغ إجمالي عدد الأفراد المشاركين في هذه البرامج التعليمية (5157) مشارك، منهم (878) مشارك من البنك المركزي العراقي، و (2689) مشارك من مختلف المصارف الحكومية والخاصة، و (886) مشارك من الكيانات المالية غير المصرفية، و (704) مشارك من الجهات الحكومية والوزارات الأخرى.

الشكل (36).



- أقيمت دورتين تدريبية من مجموع الدورات التي اقيمت خلال عام 2023 عن الاعتماد المستندي في دولة الامارات العربية المتحدة بمشاركة (37) مشارك، كما اقيمت دورة بعنوان توعية المديرين في مملكة البحرين بمشاركة (15) مشارك.
- وقع مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي خلال هذا العام وثيقة تعاون تدريبي مع كُلٍ من:
 - 1- معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIFB).

إتباع الممارسات الافضل، وتم التصديق من مجلس إدارة هذا البنك على الضوابط الرقابية الخاصة بتصنيف المصارف المحلية المهمة نظاميًا وإرسالها إلى المصارف، إذ تم الانتهاء من التطبيق الفعلي في عام 2023.

تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال الدعم للمشاريع الانتاجية التي تعمل على تشغيل النساء كافة وذلك بالتعاون مع الامم المتحدة ودائرة تمكين المرأة العراقية / مجلس الوزراء لعام 2023 لاجل التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية وفقًا للدستور والقوانين والتشريعات النافذة وانسجامًا مع المعايير الدولية لتحقيق بيئة خالية من التمييز ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية لها، إذ سعت هذه الشعبة إلى إعداد الخطط والبرامج والنشاطات كافة والمتعلقة بقضايا المرأة ومتابعة تنفيذها، فضلًا عن الحصول على موافقة رسمية بتخصيص (25%) من القروض الميسرة للنساء.

- بهدف الحد من التلوث قام البنك باعتماد الشمول الالكتروني في أداء نشاطات دائرة المحاسبة لغرض تقليل التعامل الورقي من خلال العمل على تفعيل النظام مع دائرة التقاعد، فضلًا عن قيام البنك باستخدام التقنيات الحديثة المتعلقة بنشاط التدقيق (التدقيق الالكتروني).

- بغية رفع المستوى الصحي لموظفين البنك تم تطبيق افضل الممارسات لضمان صحة الموظفين وسلامتهم استرشادًا ببنود المواصفة الدولية (ISO45001:2018): جاء هذا التطبيق حرصًا من إدارة هذا البنك على توفير بيئة عمل سليمة وخالية من المخاطر عن طريق وضع إطار يسمح للبنك أن يحدد مخاطره الصحية ويقلل من احتمالية الحوادث واصابات العمل والامراض المهنية والامتثال للمتطلبات القانونية والسلامة المهنية وتحسن الأداء.

- تم تصنيف المصارف العاملة في القطاع المصرفي طبقًا لرصانة وتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي من خلال بطاقات الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية مع وجود الفرصة لتحسين التصنيف طبقًا للتدرج في

اعتمد هذا التقرير في تحليل متغيرات الاقتصاد العراقي على البيانات الواردة من الوزارات، إلى جانب بيانات قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية في هذا البنك.



الملاحق الإحصائية

Statistics Appendices

الملاحق

ملحق جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الثابتة عامي 2022-2023 سنة الأساس 2007=100 (مليار دينار)				
النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2022	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2023 *	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	5,046.2	6,502.7	3.1	28.9
التعدين والمقالع:	130,128.9	120,217.4	57.7	-7.6
- النفط الخام	129,424.6	119,429.4	57.3	-7.7
- الانواع الأخرى من التعدين	704.4	788.0	0.4	11.9
الصناعة التحويلية	3,916.3	4,341.6	2.1	10.9
الكهرباء والماء	1,148,636.3	890,094.3	0.4	-22.5
البناء والتشييد	6,534.5	7,298.0	3.5	11.7
النقل والاتصالات والخزن	19,197.3	17,616.6	8.5	-8.2
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	15,023.8	15,228.9	7.3	1.4
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:	11,505.6	10,158.4	4.9	-11.7
- البنوك والتأمين	1,485.3	1,556.1	0.7	4.8
- ملكية دور السكن	10,020.3	8,602.4	4.1	-14.2
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	21,972.7	25,999.9	12.5	18.3
- الحكومة العامة	16,494.1	20,584.6	9.9	24.8
- الخدمات الشخصية	5,478.6	5,415.3	2.6	-1.2
المجموع بحسب النشاطات	214,474.1	208,253.8	100.0	-2.9
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	983.6	1,030.4		
الناتج المحلي الإجمالي	213,490.5	207,223.4		

- المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
- * تقديرات أولية سنوية.

ملحق جدول (2)
الناتج المحلي الإجمالي بحسب النشاطات الاقتصادية بالأسعار الجارية عامي 2022-2023

(مليار دينار)

النشاطات الاقتصادية	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2022	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعام 2023 *	الأهمية النسبية %	نسبة التغير %
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	6,795.7	9,255.8	2.8	36.2
التعدين والمقالع:	240,609.9	14,908.1	44.9	-38.0
- النفط الخام	239,769.6	148,141.4	44.6	-38.2
- الانواع الأخرى من التعدين	840.3	940.1	0.3	11.9
الصناعة التحويلية	10,455.5	11,782.5	3.5	12.7
الكهرباء والماء	5,494.2	3,788.4	1.1	-31.0
البناء والتشييد	17,042.1	18,801.7	5.7	10.3
النقل والاتصالات والخزن	31,181.4	33,221.7	10.0	6.5
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه ذلك	22,522.9	23,718.4	7.1	5.3
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال:	21,764	19,644.1	5.9	-937
- البنوك والتأمين	3,107.2	3,214.0	1.0	3.4
- ملكية دور السكن	18,657.8	16,430.0	4.9	-11.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية:	61,819.6	62,880.6	18.9	1.7
- الحكومة العامة	48,309.1	48,869.3	14.7	1.2
- الخدمات الشخصية	13,510.5	14,011.3	4.2	3.7
المجموع بحسب النشاطات	417,686.1	332,174.7	100	25.7
ناقصا: رسم الخدمة المحتسب	2,057.6	2,128.3		
الناتج المحلي الإجمالي	415,628.5	330,046.4		

- المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء سابقاً).
- * تقديرات أولية سنوية.

ملحق جدول (3) عرض النقد (M1، M2) ومكوناته لأشهر عامي 2022-2023 (مليار دينار)					
M2	أخرى	M1	الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية	العملة خارج البنوك	المدة
139,567	20,017	119,550	47,490	72,060	كانون الثاني 2022
141,848	20,270	121,578	48,200	73,378	شباط
143,176	20,541	122,636	48,170	74,465	آذار
146,019	20,771	125,249	49,196	76,053	نيسان
146,009	20,911	125,098	48,678	76,420	أيار
150,010	21,149	128,861	52,743	76,119	حزيران
151,762	21,155	130,607	54,312	76,295	تموز
153,983	21,074	132,909	56,462	76,446	أب
153,728	20,960	132,769	56,853	75,916	أيلول
157,418	21,252	136,166	60,159	76,007	تشرين الأول
161,714	21,357	140,357	62,953	77,404	تشرين الثاني
168,291	21,803	146,488	64,456	82,032	كانون الأول
171,852	21,784	150,068	64,286	85,782	كانون الثاني 2023
171,451	21,537	149,914	61,360	88,554	شباط
170,464	21,091	149,914	61,004	88,369	آذار
173,116	21,494	151,623	61,870	89,753	نيسان
173,486	19,864	153,622	62,945	90,677	أيار
177,771	22,002	155,769	63,154	92,615	حزيران
176,784	21,828	154,956	63,835	91,121	تموز
174,315	21,746	152,569	61,118	91,451	أب
173,950	21,532	152,418	60,573	91,845	أيلول
176,305	20,877	155,428	62,323	93,105	تشرين الأول
178,890	20,255	158,635	64,872	93,762	تشرين الثاني
180,976	20,657	160,318	65,697	94,621	كانون الأول

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (4) الاحتياطي الإلزامي نهاية عامي 2023-2022 (مليار دينار)				
2023		2022		المدة
المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	المصارف الخاصة	المصارف الحكومية	
1,553	12,069	1,453	9,468	كانون الثاني
1,590	13,307	1,510	10,198	شباط
1,620	12,947	1,500	10,158	آذار
1,751	12,696	1,414	10,156	نيسان
2,199	15,535	1,442	10,306	أيار
2,305	15,559	1,420	10,467	حزيران
2,403	15,367	1,453	10,579	تموز
2,430	15,263	1,452	10,849	أب
2,462	14,977	1,437	11,191	أيلول
2,424	14,963	1,473	10,975	تشرين الأول
2,480	15,295	1,480	10,924	تشرين الثاني
2,570	16,075	1,518	11,285	كانون الأول

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (5) حوالات البنك المركزي العراقي استحقاق (182) يوماً واستحقاق (365) يوماً و(14) يوماً بالدينار العراقي عامي 2023-2022									
المدة	المبلغ المبايع (182) يوماً	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المبايع (365) يوماً	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)	المبلغ المبايع (14) يوماً	المبلغ المسدد	معدل سعر الفائدة (%)
كانون الثاني 2022									
شباط									
آذار									
نيسان									
أيار									
حزيران	50,000		3.00	17,000		3.5			
تموز	35,000		3.00	30,000		3.5			
أب	10,000		3.00	30,000		3.5			
أيلول	50,000		3.00	20,000		3.5			
تشرين الأول	55,000		3.00	15,000		3.5			
تشرين الثاني	60,000		3.00						
كانون الأول	10,000		3.00	50,000		3.5			
المجموع	270,000	0	21.0	162,000	0	0			
كانون الثاني 2023									
شباط									
آذار									
نيسان									
أيار									
حزيران									
تموز									7.50
أب									7.50
أيلول									7.50
تشرين الأول									7.50
تشرين الثاني									7.50
كانون الأول									7.50
المجموع		0		0				54,285,930	

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (6) رصيد الودائع لدى المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2023-2022 (مليون دينار)		
2023	2022	الفقرات
47,324,968	43,001,253	الحكومة المركزية
41,817,470	37,812,533	جارية
0	0	توفير
5,507,498	5,188,720	ثابتة
29,616,997	31,105,882	المؤسسات العامة
28,023,813	28,738,948	جارية
28,193	30,875	توفير
1,564,991	2,336,059	ثابتة
56,556,673	54,976,187	القطاع الخاص
37,660,824	35,703,392	جارية
16,298,474	16,635,142	توفير
2,597,375	2,637,653	ثابتة
133,498,638	129,083,322	المجموع

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (7) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية بحسب النوع والقطاع عامي 2023-2022 (مليون دينار)		
2023	2022	الفقرات
27,454,254	21,984,380	الحكومة المركزية
1,494,193	1,464,535	المكتشف
0	18,856	الأوراق التجارية المخصومة
25,959,705	20,500,933	القروض والسلف
356	56	ديون متأخرة التسديد
2,250,601	3,575,102	المؤسسات العامة
91,248	90,670	المكتشف
0	0	الأوراق التجارية المخصومة
2,088,678	3,413,218	القروض والسلف
70,675	71,214	ديون متأخرة التسديد
39,548,039	35,016,532	القطاع الخاص
2,445,822	2,729,188	المكتشف
71,776	55,726	الأوراق التجارية المخصومة
32,763,923	27,947,301	القروض والسلف
4,266,518	4,284,317	ديون متأخرة التسديد
69,252,894	60,576,014	المجموع

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (8) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من المصارف التجارية عامي 2022-2023 (مليون دينار)				
الائتمان التعهدي		الائتمان النقدي		النشاطات
2023	2022	2023	2022	
11,129	116,625	2,062,878	2,134,087	الزراعة والصيد
19,147	188,730	62,806	4,324	التعدين
463,177	3,612,375	2,830,776	3,184,263	الصناعة التحويلية
8,206,937	5,717,312	3,121,279	4,145,371	الماء، الكهرباء والغاز
10,446,119	4,443,433	13,083,679	9,796,327	التجارة، المطاعم والفنادق
590,292	515,974	1,458,447	1,650,076	النقل، التخزين والمواصلات
232,073	82,820	998,316	530,725	التمويل والتأمين
2,896,833	9,288,154	30,824,282	24,776,624	خدمات المجتمع
2,021,308	2,639,821	93,459	12,291	العالم الخارجي
1,516,285	3,782,647	14,716,972	14,345,516	التشييد والبناء
26,403,300	30,387,891	69,252,894	60,576,014	المجموع الكلي

- المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
- البيانات أولية قابلة للتعديل.

ملحق جدول (9) ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2023 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولي) Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2023 Million of U.S \$ (مليون دولار)			
Items	(FOB)	(CIF)	الفقرات
first -current account	28,374.6		اولا- الحساب الجاري
1- Trade balance	43,196.7		1- الميزان التجاري
Exports (F.O.B)	99,149.2		الصادرات (فوب)
– Crude oil	94,488.5		– النفط الخام
-*Governmental	94,488.5		- *حكومي
- private	0.0		- خاص
– Oil Products	4,232.7		– المنتجات النفطية
- Governmental	3,753.1		- حكومي
- private	479.6		- خاص
– Other exports	428.0		– الصادرات الأخرى
Imports	55,952.5	65,826.4	الاستيرادات
1.Government Imports	15,389.6	18,105.4	1- الاستيرادات الحكومية
A- consumption imports	7,040.1	8,282.6	أ- الاستيرادات الاستهلاكية
B- capital imports	2,280.0	2,682.4	ب- الاستيرادات الرأسمالية
C- Refined oil products	5,569.8	6,552.6	ج- استيرادات المنتجات النفطية
D- Other Gov.imports	471.1	554.2	د- الاستيرادات الحكومية الأخرى
E- Cost of currency printing	28.6	33.6	هـ- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	40,562.9	47,721.0	2- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	10,140.8	11,930.3	أ- استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	30,422.1	35,790.7	ب- استيرادات القطاع الخاص الرأسمالية
C.Oil products imports private sector	0.0	0.0	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
2- Services Account, net	-16,524.0		2- صافي حساب الخدمات
Receipts	8,702.7		المقبوضات
Payments**	25,226.7		المدفوعات**
3-Primary Incom Account	973.3		3 -حساب الدخل الاولي
Compensation of employee	71.3		تعويضات العاملين
Investment Income	902.0		دخل الاستثمار
– Receipts	4,548.0		– المقبوضات
– Payments	3,646.0		– المدفوعات
- Interest/ external debt	634.6		- الفوائد على الدين العام الخارجي
- others	3,011.4		- أخرى
4-Secondary Incom Account	728.6		4 - حساب الدخل الثانوي
Special transfers Included Remittances	177.1		التحويلات الخاصة بضمونها تحويلات العاملين
Official	551.5		التحويلات الرسمية
– Receipts	614.6		– المقبوضات
Total of Grants	0.0		إجمالي المنح
Other current transfers	614.6		التحويلات الجارية الأخرى
– Payments	63.1		– المدفوعات
Total of Grants	5.6		إجمالي المنح
Other current transfers	57.5		التحويلات الجارية الأخرى
UN Compensation Fund	0.0		صندوق التعويضات
Others	57.5		أخرى

* Including the value of oil in kind.

**Includes the costs of shipment & insurance deducted from imports value CIF (9874.0) million US \$

Note :Preliminary data.

*: بضمونها قيمة النفط العيني.

**: تتضمن تكاليف الشحن والتأمين المستقطعة من قيمة الاستيرادات سيف البالغة (9874.0) مليون دولار.

ملحوظة: البيانات أولية.

تابع ملحق (جدول 9)
ميزان المدفوعات العراقي سنوي 2023 بحسب منهجية الطبعة السادسة (أولى)
Iraqi Balance of Payments (BPM6) Primary 2023

Million of U.S \$

(مليون دولار)

Items	(FOB)	الفئات
second- Capital Account/ net	-41.2	ثانيا- صافي الحساب الراسمالي
credit	0.2	الدائن
debit	41.4	المدين
third- Financial Account/ net	25,988.3	ثالثا- صافي الحساب المالي
1- Direct investment/ Net	5,649.7	1- صافي الاستثمار المباشر (في الخارج - في الداخل)
Abroad	286.2	في الخارج (صافي)
In Iraq	-5,363.5	في الداخل (صافي)
2- Portfolio Investment/ Net	243.1	2- صافي استثمار الحافظة (الموجودات-المطلوبات)
- Assets	-111.3	- الموجودات
a-General Government	-123.8	أ - الحكومة العامة
drawing	5,625.8	المسحوب (المستثمرة)
paid	5,749.6	المسدد (المطفأة)
b-Other sectors	12.5	ب - قطاعات أخرى
drawing	14.8	المسحوب (المستثمرة)
paid	2.3	المسدد (المطفأة)
- Liabilities	-354.4	- المطلوبات
a-General Government	-348.3	أ - الحكومة العامة
drawing	0.0	المسحوب (المستثمرة)
paid	348.3	المسدد (المطفأة)
b-other Sectors	-6.1	ب - قطاعات أخرى
drawing	0.0	المسحوب (المستثمرة)
paid	6.1	المسدد (المطفأة)
3- Other Investment , net	16.7	3- صافي الاستثمار الأخرى
a- Official , net	3,661.2	أ- صافي الاستثمار الرسمي
- Assets	-2,242.4	- الموجودات
- Claims held abroad	152.0	- المستحقات من الخارج
- Change In Government Available Stock	-5,479.5	- التغير في الرصيد المتاح للحكومة
- Trade Credit	3,085.1	- إئتمانات التجارة
- Other equity	0.0	- حصص الملكية الأخرى
- Liabilities	-5,903.6	- المطلوبات
- Obligation on government	-1,658.2	- التزامات على الحكومة
- Loan disbursements	-765.3	- المسحوب من القروض
- Amortization	-3,480.1	- التسديدات
- Trade Credit	0.0	- إئتمانات التجارة
b- Private, net/ ODC's	-3,970.0	ب- صافي الاستثمار لشركات الإيداع الأخرى (الموجودات - المطلوبات)
- Assets	-3,961.7	- الموجودات
- Liabilities	8.3	- المطلوبات
c- Foreign Deposits, net/ Other Sectors	325.5	ج- صافي الودائع في الخارج/ قطاعات أخرى
4- Reserve assets	20,078.8	4- الأصول الاحتياطية
- Central bank	20,078.8	- البنك المركزي
- Reserves	20,078.8	- الإحتياطيات
- Reserve Assets	20,078.8	- الموجودات الاحتياطية
a-Monetary Gold	0.0	أ- الذهب النقدي
b-Special Drawing Rights	105.1	ب- حقوق السحب الخاص
c-Reserve Position in the Fund	0.0	ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
d-Foreign Assets	19,973.7	د- الموجودات الأجنبية
1- Currency and Deposits	18,833.3	1- العملة والودائع
-With Monetary Authorities	5,054.6	- لدى السلطات النقدية
-With banks	13,778.7	- لدى البنوك الخارجية
2- Securities	1,140.4	2- الأوراق المالية
-Equities	0.0	- سندات الملكية
-notes & bonds	0.0	- سندات وإذونات
- Money Market Instrument\Financial/ Derivatives, net	1,140.4	- أدوات السوق النقدية/ صافي المشتقات المالية
3-Other Claims	0.0	3- المستحقات الأخرى
Fourth- Errors and omissions Net: Financial Account-(current account+Capital Account)	-2,345.1	رابعا - صافي السهو والخطأ الحساب المالي -(الحساب الجاري+الحساب الراسمالي)

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

Source: Central Bank Of Iraq \ Statistical and Research Department \ Balance Of Payments and External Trade Division.